المجلة الأردنية في القانون والعلوم السياسية

اسم المقال: السياسة الخارجية الروسية تجاه الأزمة السورية (2011 - 2016)
اسم الكاتب: د. رمزي محمود ردايده، د. وليد عبدالهادي العويمر
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/8005
تاريخ الاسترداد: 2026/11/02 10:30 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع المجلة الأردنية في القانون والعلوم السياسية جامعة مؤتة ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

السياسة الخارجية الروسية تجاه الأزمة السورية (٢٠١١ – ٢٠١٦)

د. رمزي محمود ردايده *

د. وليد عبدالهادي العويمر**

تاريخ تقديم البحث: ٢٠١٦/٩/٢٧م. **تاريخ القبول: ٢٠١٧/٣/٢٦م.**

ملخص

تتناول الدراسة السياسة الخارجية الروسية تجاه الأزمة السورية خلال الفترة ٢٠١١-٢٠١٦، مستخدمة منهج صنع القرار، ومنطلقة من فرضيتين أساسيتين، الأولى مفادها أن السياسة الخارجية الروسية تعاملت مع الأزمة السورية كقضية يُمكن من خلالها تحقيق تغير في هيكل النظام الدولي باتجاه تهميش الانفراد الأمريكي بالعالم والعمل على بناء نظام متعدد الأقطاب. والثانية: أن الموقف الروسي من الأزمة السورية محكوم بأبعاد دولية وإقليمية أكثر منها أبعاداً محلية داخلية. وتوصلت الدراسة إلى صدق فرضيتها الأولى والثانية، كذلك بينت الدراسة أن المحددات الإقليمية والدولية المحيطة بالدولة الروسية لعبت دورا أساسيا في دعم روسيا للنظام السوري عسكريا ودبلوماسيا.

الكلمات الدالة: روسيا، الأزمة السورية، الثورة الشعبية، الربيع العربي، المحددات الإقليمية والدولية، السياسة الخارجية.

* جامعة الأميرة سمية للتكنولوجيا.

** قسم العلوم السياسية، جامعة مؤتة.

حقوق النشر محفوظة لجامعة مؤتة، الكرك، الأردن.

Russia's Foreign Policy towards the Syrian Crisis (2011-2016)

Dr. Ramzy Mahmoud Radaideh

Dr. Walid Abdulhadi Al Oweimer

Abstract

This study addresses the foreign policy of Russia towards the Syrian crisis (2011-2016) using the decision making approach and drawing on two main hypotheses: first the foreign policy of Russia dealt with the Syrian Crisis as being a turning point for affecting structural changes in the world order by marginalizing the individual American global leadership and establishing a multipolar system. Secondly, the Russian position from the Syrian crisis is governed by global and regional dimensions rather than internal and domestic ones. In conclusion both hypotheses were proven and the study found that the global and regional limitations surrounding Russia have played a key role in Russ's diplomatic and military support for the Syrian regime .

Keywords: Russia, Syrian Crisis, people's revolution, Arab Spring, Regional and International Limitation, Foreign Policy.

مقدمة:

انخرطت روسيا في تفاصيل الأزمة السورية منذ بدايتها في آذار/٢٠١١، وأعطتها أهمية كبيرة بالمقارنة مع ثورات الربيع العربي الأخرى، حيث جاء الموقف الروسي داعماً للنظام السوري وحامياً له، في مختلف مراحل الأزمة وتطوراتها.

وبررت موسكو موقفها من الأزمة السورية بحجة رفضها للتدخلات الخارجية في الشؤون الداخلية للدول أحياناً، ولحماية السلطة الشرعية في سوريا من مؤامرة غربية وأصولية إسلامية مسلحة أحياناً أخرى، مما كان له دورٌ كبيرٌ في زيادة تعقيد الأزمة في سوريا.

وفي هذا الإطار، ساهمت المواقف والتدخلات الدولية وعلى رأسها الدور والموقف الروسي من الأزمة السورية في إطالة أمدها، واستمرارها منذ خمس سنوات، وبالتالي صعوبة حسمها من قِبل أحد الأطراف، من هنا تأتي هذه الدراسة في محاولة للتعرف على السياسة الخارجية الروسية تجاه الأزمة السورية، لفهم طبيعة الموقف الروسي من الأزمة وأطرافها وأبعادها، والمحددات الداخلية والإقليمية والدولية التي تحكم الموقف الروسي، وطبيعة المصالح التي تسعى روسيا لتحقيقها والدفاع عنها في سوريا، والأدوات التي تلجأ إليها لتحقيق هذه المصالح كجزء من سياستها الخارجية .

أهمية الدراسة:

تأتي أهمية هذه الدراسة من كونها تعالج موضوعا مهما على صعيد العلاقات الدولية، وتُسلط الضوء على أزمة ما زالت مشتعلة ولها تأثيرات متعددة الأبعاد على المستوى الدولي والإقليمي، إضافة إلى كونها تُعالج موقف دولة رئيسية من الدول العظمى تجاه هذه الأزمة، وهو الموقف الروسي بمحدداته ومصالحه وأدواته المختلفة، وبالتالي فإن أهمية الدراسة تشمل المحورين التاليين:

أهمية علمية/ نظرية:

وذلك من خلال التركيز على موضوع هام في إطار العلاقات الدولية، وهو موضوع السياسة الخارجية لدولة عظمى وهي روسيا الاتحادية، وبالتالي محاولة فهم أبعاد وأهداف وأدوات السياسة الخارجية لها، مما يُعزز اتجاها نظريا علميا يرفد المكتبات العربية ويفيد الباحثين والدارسين في هذا المجال.

أهمية عملية:

وذلك من خلال إمكانية التوظيف العملي لنتائج الدراسة في إطار بناء مواقف سياسية من قِبل صانع القرار العربي تتعامل وتتكيف مع أهداف السياسة الروسية وأدواتها وبما يُحقق المصالح العربية.

أهداف الدراسة:

تسعى الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف لعل أبرزها:

١. فهم طبيعة الموقف الروسي من الأزمة السورية.
٢. معرفة المحددات الداخلية والدولية والإقليمية للموقف الروسي في إطار الإستراتيجية الروسية.
٣. التعرف على المصالح الروسية في إطار الأزمة السورية.
٤. معرفة أدوات السياسة الخارجية الروسية لتحقيق أهدافها من خلال الأزمة السورية.

مشكلة الدراسة:

تتمحور مشكلة الدراسة في أن الدولة الروسية تحاول أن تُعلن للعالم بأن دعمها للنظام السوري هو دعم للشعب السوري، وأن ما تقوم به من أعمال لصالح النظام السوري إنما هو متوافق مع الشرائع والمواثيق الدولية لحماية الشعب السوري من الإرهاب، وأنه لا يربطها بالنظام السوري أية مصالح إستراتيجية، في حين أن ما تقوم به على أرض الواقع يتنافى تماما مع هذا الطرح حيث تُسخر كافة إمكاناتها العسكرية والسياسية لدعم النظام السوري على حساب المطالب الشعبية للسوريين. وبناء على ذلك فإن مشكلة الدراسة تتضمن القضايا والتساؤلات التالية:

١- ما هي المحددات الداخلية والدولية والإقليمية للسياسة الخارجية الروسية تجاه الأزمة السورية ؟

٢- ما هي طبيعة المصالح التي تحكم السياسة الخارجية الروسية تجاه الأزمة السورية ؟

٣- ما هي أدوات السياسة الخارجية الروسية تجاه الأزمة السورية ؟

حدود الدراسة:

تتضمن الدراسة ثلاثة محددات وهي:

- المحدد الزماني: وتتضمن الفترة الزمنية من عام (٢٠١١-٢٠١٦)، بمعنى منذ بداية الأزمة السورية في ٢٠١١/٣/١٥ إلى الآن.
- المحدد المكاني: يتمثل التحديد المكاني لهذه الدراسة، بدراسة السياسة الخارجية لدولة روسيا الاتحادية، تجاه الأزمة في الدولة السورية.
- المحدد الموضوعي: وهو يتناول موضوع السياسة الخارجية لدولة عظمى في النظام الدولي الراهن وهي روسيا الاتحادية وموقفها من الأزمة السورية، وكيف سخرت الدولة الروسية كافة إمكاناتها الفنية والعسكرية والسياسية لتحقيق أهدافها من وراء تلك الأزمة.

فرضية الدراسة:

تقوم هذه الدراسة على فرضيتين أساسيتين:

الأولى: أن السياسة الخارجية الروسية تعاملت مع الأزمة السورية كقضية يُمكن من خلالها تحقيق تغير في هيكل النظام الدولي باتجاه تهميش الانفراد الأمريكي بالعالم والعمل على بناء نظام متعدد الأقطاب.

الثانية: أن الموقف الروسي من الأزمة السورية محكوم بأبعاد دولية وإقليمية أكثر منها أبعاد محلية داخلية.

منهجية الدراسة:

ستستخدم هذه الدراسة في معالجتها للسياسة الخارجية الروسية تجاه الأزمة السورية منهج صنع القرار لريتشارد سنايدر حيث يُركز هذا المنهج على دراسة أهم المؤثرات التي تضغط على صانع القرار الخارجي وتدفعه نحو اتخاذ قرار معين دون سواه من خلال استعراض مجموعة من البدائل وبالتالي اختيار البديل الذي يحقق له أعلى المكاسب وأقل الخسائر. وسيتم استخدام وتوظيف تقنيات هذا المنهج من خلال دراسة أهم المؤثرات والمحددات الداخلية والإقليمية والدولية وأهم المصالح والأهداف الروسية التي دخلت على النظام السياسي الروسي وضغطت عليه للتعامل مع الأزمة السورية بكل تفاعلاتها، وكيف تعامل صانع القرار الخارجي الروسي مع هذا الحافز (الأزمة السورية)، وما هي القرارات التي اتخذها من الأزمة السورية والتي ستحقق له في النهاية أعلى المكاسب وأقل الخسائر وفق منظور المصالح الروسية.

الدراسات السابقة:

هناك العديد من الدراسات التي تناولت السياسة الخارجية الروسية، وتختلف هذه الدراسات باختلاف وحدة التحليل والمنهجية التي ركزت عليها، فمنها مَن ركز على السياسة الخارجية الروسية تجاه منطقة الشرق الأوسط، ومنها مَن تناول موقفها من الثورات الربيع العربي، ومنها مَن عالج أبعاد التدخل الروسي في سوريا، ومن أهم هذه الدراسات ما يلي:

١- أبو جسار، مالك أحمد، محددات العلاقات السورية الروسية في عهد بشار الأسد ٢٠٠٠- ٢٠١١، رسالة ماجستير غير منشورة، ، جامعة مؤتة،الأردن، ٢٠١١. تناولت الدراسة أبرز المحددات التي تحكم العلاقات الروسية-السورية في عهد بشار الأسد الذي تولى السلطة عام ٢٠٠٠. وتوصلت الدراسة إلى وجود مجموعة محددات عسكرية ومحددات داخلية روسية وسورية وثقت تلك العلاقات في عهد الرئيس بشار الأسد بشكل كبير، ومنذ اندلاع الثورة السورية توطدت العلاقات وأصبحت

أكثر تشعبا وتشابكا في القضايا الأمنية والعسكرية، ووصلت إلى حد إبطال وإجهاض قرارات مجلس الأمن الدولي المطالبة برحيل الأسد ومعاقبته على جرائمه ضد شعبه.

٢- أبو عامود، محمد سعد، تأثير التدخل الروسي في سوريا و تداعياته، السياسة الدولية، العدد ٢٠٣ ، ٢٠١٦ . ركزت هذه الدراسة على التدخل العسكري الروسي في سوريا من حيث خلفياته والمدى الزمني والنوعي للتدخل، وتأثير التدخل على القوى المتصارعة على الساحة السورية، إضافة إلى تأثير التدخل في القوى الإقليمية المنخرطة في الأزمة، وفي القوى الدولية الكبرى. وخلصت الدراسة إلى أن التدخل الروسي في حل الأزمة السورية له تأثير محدود، نظرا لتداخل أطراف دولية وإقليمية مع القوى الداخلية المتصارعة، وازدياد حدة الاستقطاب بين القوى الإقليمية المتداخلة في الأزمة، وإضافة الطابع المذهبي والطائفي والديني عليه، وكلها أمور خارج نطاق السيطرة والتأثير الروسي وحده.

٣- راشد، باسم، المصالح المتقاربة: دور عالمي جديد لروسيا في الربيع العربي، مكتبة الإسكندرية، الإسكندرية، ٢٠١٣. تناولت هذه الدراسة العلاقات التاريخية التي تجمع روسيا بدول الربيع العربي، والسعي الروسي لإحداث تحولات هيكلية في النظام الدولي، إضافة إلى الموقف الروسي من ثورات الربيع العربي، ومستقبل الدور الروسي في منطقة الشرق الأوسط. وفيما يتعلق بالأزمة السورية، ترى الدراسة أن الموقف الروسي محكوم بمصالح ذات طابع اقتصادي وعسكري، ومصالح تتعلق بمكافحة الإرهاب، وتخوفات من انتشار عدوى الثورات العربية إلى المحيط الحيوي لروسيا، وكلها مصالح تفرض على روسيا مساندة ودعم وحماية النظام في سوريا.

٤- الرفوع، هديل، العلاقات الروسية السورية للفترة ١٩٧٩-٢٠١٣، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة مؤتة، الأردن، ٢٠١٣. تناولت الدراسة التطور التاريخي للعلاقات الروسية السورية منذ عام ١٩٧٩ حتى ٢٠١٣. وتوصلت الدراسة إلى ثبات واستقرار العلاقات بين الجانبين بشكل ايجابي رغم كثرة الأحداث وسرعة التطورات المتلاحقة في العالم، لتتجاوز مستوى الصداقة التقليدية إلى التحالف الاستراتيجي في الملفات الأمنية والاقتصادية والسياسية والذي انعكس فيما بعد إيجابا على بقية المجالات. كذلك بينت الدراسة وجود مجموعة من المحددات الروسية والسورية والتي فرضت على كل منهما تطوير علاقاتهما المتبادلة ومن هذه المحددات (الجغرافي، الاقتصادي، الديموغرافي، والأمني)

٥- الشيخ، نورهان، مصالح ثابتة ومعطيات جديدة: السياسة الروسية تجاه المنطقة بعد الثورات العربية، السياسة الدولية، العدد ١٨٦، ٢٠١١. ركزت هذه الدراسة على التطورات الإيجابية في العلاقات الروسية العربية منذ عقد التسعينات، والحرص الروسي على تقويتها، كما تعالج أبعاد الموقف

الروسي من الثورات العربية، وطبيعة المصالح الروسية في المنطقة والتي تتعلق أساسا بالطاقة، والتعاون التقني والتعاون العسكري، كما ناقشت الدراسة أهمية الشراكة مع روسيا بالنسبة للدول العربية، والاحتياج العربي للدعم السياسي الروسي. وفيما يتعلق بالأزمة السورية، بينت الدراسة أن السياسة الخارجية الروسية كانت ومنذ بداية الأزمة داعمة وبشكل مطلق للسلطة في سوريا سياسيا ودبلوماسيا وعسكريا.

٦- الليمون، نائل عبدالسلام، العلاقات العربية الروسية ٢٠١٠ – ٢٠١٤، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة مؤتة، الأردن، ٢٠١٦. تناولت الدراسة ملفات متعددة في العلاقات الروسية العربية خلال فترتها الزمنية مع التركيز على العلاقات الروسية المصرية. ورغم ذلك فقد تناولت الدراسة موقف روسيا من ثورات الربيع العربي لكل دولة عربية على حدة، وتوصلت الدراسة في هذا الجانب إلى أن موقف روسيا من الأزمة السورية كان أكثر وضوحا وتشددا لصالح النظام الحاكم، بعكس موقفها من ثورات الشعوب العربية الأخرى في تونس وليبيا ومصر والبحرين واليمن. والسبب في ذلك يعود إلى أن روسيا تنظر لسوريا باعتبارها مفتاح المنطقة العربية والشرق الأوسط لاستعادة دورها الإقليمي في الشرق الأوسط، لذلك وقفت بحزم وقوة ضد القرارات والمواقف الدولية المطالبة برحيل الرئيس بشار الأسد، وساندت الأسد عسكريا وسياسيا واقتصاديا ودبلوماسيا.

٧- مدني، مايسة محمد، التدخل الروسي في الأزمة السورية، مجلة كلية الاقتصاد العلمية، العدد ٤، ٢٠١٤ . عالجت هذه الدراسة أسباب ودوافع وأبعاد التدخل العسكري الروسي في سوريا، والموقف الروسي من الأزمة السورية في إطار المصالح الروسية، والتي ترى الدراسة أنها تشمل المصالح الاقتصادية، والمصالح السياسية المتعلقة بالنظر إلى سوريا بأنها أصبحت ساحة صراع بين القوى الدولية، إضافة إلى المصالح العسكرية والمصالح المرتبطة بوجود قاعدة طرطوس، وخلصت الدراسة إلى أن دعم روسيا للنظام السوري ينطلق من أن تغيير النظام يُشكل خطرا على مصالحها في سوريا بشكل خاص، وعلى المنطقة بشكل عام، كما أن روسيا تسعى من وراء ذلك إلى إضعاف السيطرة الأمريكية على المنطقة، وإعادة ما يُعرف بالتعددية القطبية في العلاقات الدولية.

8. Borshchevskaya, Anna, Russia in the middle East: motives, consequences, prospects, The Washington Institute for Near East Policy, Washington, 2016.

تُعالج هذه الدراسة العلاقات الروسية مع دول الشرق الأوسط، وفيما يتعلق بسوريا تُركز الدراسة على طبيعة العلاقات التاريخية التي ربطتها بالاتحاد السوفيتي، والموقف الروسي المساند للنظام السوري سياسياً وعسكرياً، وتخلُص الدراسة إلى أن الأهداف الروسية من التدخل في سوريا تتعلق بالرغبة الروسية

في استعادة دورها على الصعيد العالمي كقوة عظمى، وزيادة قدرتها على التأثير بالأحداث في منطقة الشرق الأوسط، وخوفها من حراك الثورات التي اجتاحت فضاء ما بعد الاتحاد السوفيتي.

9. Plakoudas, Spyridon, Putin, Assad and Geopolitics, www.reseachgate.net.2016.

تتناول هذه الدراسة أبعاد التدخل الروسي في سوريا وتركز على أهمية البُعد الجيوسياسي لفهم الموقف الروسي من الأزمة السورية، وتخلص الدراسة إلى أن روسيا تستثمر الأزمة في سوريا لاستعادة مكانتها كقوة عالمية في القرن الواحد والعشرين، والسعي لتحويل النظام الدولي إلى متعدد الأقطاب، وتغيير موازين القوى في الشرق الأوسط، وتشكيل المشهد الجيوسياسي في أوراسيا.

10. zvyagelskaya,Irina,Russia in a changing Middle East, Russian International Affairs Council, 2015.

تناقش الدراسة المصالح والأهداف الروسية في منطقة الشرق الأوسط في إطار السعي الروسي لخلق قواعد جديدة للنظام العالمي الجديد، وتُركز على الأزمة السورية، وطبيعة العلاقات التاريخية مع سوريا في ظل الاتحاد السوفيتي، وترى الدراسة أن الانخراط الروسي في الأزمة السورية يعود إلى خشية روسيا من تكرار السيناريو الليبي في سوريا، وامتداد الثورات الى محيطها الجغرافي، أو سيطرة أنظمة متطرفة على دول قريبة منها جغرافياً.

الإضافة العلمية:

إن ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة أنها ستُعالج السياسة الخارجية الروسية تجاه الأزمة السورية بشكل خاص منذ بداية عام ٢٠١١ وحتى عام ٢٠١٦، كما أنها ستكون أكثر شمولا من خلال معالجتها لتأثير البنية الداخلية للنظام الروسي والمحددات الإقليمية والدولية التي أثرت على قرار الدولة الروسية، ومن خلال بيانها لأهم المصالح الإستراتيجية للدولة الروسية في سوريا وأبرز الأدوات التي تستخدمها لتحقيق تلك الأهداف، لتواكب التطورات الحديثة للموقف الروسي تجاه الأزمة السورية.

تقسيم الدراسة:

سيتم الإجابة على تساؤلات الدراسة وتحقيق أهدافها والتحقق من فرضياتها من خلال تقسيم الدراسة إلى ثلاثة محاور أساسية على النحو التالي:

المحور الأول الأول:

الإطار النظري، **المحور الثاني:** الموقف الروسي من الأزمة السورية ومحدداته الداخلية والدولية والإقليمية، **المحور الثالث:** المصالح الروسية في إطار الأزمة السورية، **المحور الرابع:** أدوات السياسة الخارجية الروسية تجاه الأزمة السورية، ثم **الخلاصة والنتائج.**

المحور الأول–الإطار النظري:

يُشير مفهوم السياسة الخارجية إلى القرارات التي تُحدد أهداف الدولة الخارجية، والأعمال التي تُتخذ لتنفيذ تلك القرارات[١]، و هي الخطة التي ترسم العلاقات الخارجية للدولة مع غيرها من دول العالم، والتخطيط للسياسة الخارجية هو أمر ضروري بالنسبة للدولة الحديثة، على اعتبار أنه لا يُمكن لأية دولة أن تعيش بمعزل عن دول العالم، بل لابد من التفاعل والتشارك مع دول العالم الأخرى، إضافة إلى ذلك، فإن القوة السياسية في المجتمع الدولي ليست مركزية بل موزعة بين دول العالم بنسب غير متكافئة[٢].

ومع أن تخطيط الدولة لسياستها الخارجية يُشبه في بعض أوجهه تخطيطها لشؤونها الداخلية، إلا أن تخطيطها لشؤونها الخارجية يختلف عن التخطيط للشؤون الداخلية، كون سيطرة الدولة في الداخل هي سيطرة كاملة نوعاً ما، في حين أنها ليست كذلك بالنسبة للخارج، وهذا بلا شك يفرض على الدولة أن تُراعي وتُدرك طبيعة التفاعلات الدولية، والتحالفات بين الدول الكبرى والدول الصغرى، وحتى تستطيع التعاطي مع تلك التحالفات بما يُحقق مصالحها، دون الدخول في نزاعات وصراعات سواء عسكرية، أو تجارية، ..الخ[٣].

وترتبط السياسة الخارجية لأية دولة بالتفاعلات المتعلقة بعملية صنع القرار الخارجي أو تحويل الهدف العام للدولة إلى قرار محدد، حيث يُقصد باتخاذ القرار عموماً التوصل إلى صيغة عمل معقولة من بين بدائل عدة متنافسة، وكل القرارات ترمي إلى تحقيق أهداف بعينها، أو تفادي حدوث نتائج غير مرغوب بها[٤] .

وتبدأ عملية اتخاذ القرار عادة بوجود مشكلة أو حافز يجعل متخذي القرار يُفكرون باتخاذ قرار لهذه المشكلة، و بما يُحقق أهداف الدولة، والأزمة السورية في إطار هذه الدراسة تُشكل الحافز لصانع القرار الروسي، حيث يُشير مفهوم الأزمة إلى موقف مفاجيء يُشكل تهديدا سياسيا للأهداف القومية مع وجود مدة محددة من الوقت لاتخاذ القرار، أي أن هناك ثلاثة عناصر تتميز بها الأزمة (المفاجأة، التهديد، قصر الوقت)، وتتطلب الأزمة اتخاذ قرارات سريعة[٥].

والسياسة الخارجية من وجهة نظر سنايدر عبارة عن محصلة القرارات التي تُتخذ من قِبل أولئك الأشخاص الذين يتولون مناصب رئيسية في الدولة، وهي عملية تشمل عدد من الأطراف المتفاعلين في

١– بركات، مبادىء علم السياسة، ص٢٨٤.

2 -Northedge, The Foreign Polices,p9

3 -Wright, The Study of ,p168.

٤– مقلد، نظريات السياسة الدولية، ص١٤٨.

٥– سليم، تحليل السياسة الخارجية، ص٢٧٢.

بيئة قرارية معينة، وهي تضم بيئة القرارات الوضعية الداخلية والخارجية والتي تُتخذ تلك القرارات في نطاقها، بمعنى هل النظام الذي يعمل في إطاره صناع القرار يستمد توجهاته الرئيسية من أعلى، قائد، أو زعيم بارز أو ايديولوجيا مهيمنة أو حزب، أم يستمدها من أسفل، الرأي العام، أم جماعات الضغط، أم من تدخل الشخصيات السياسية الممثلة لقوى معينة في المجتمع، ويُركز سنايدر على دوافع وخصائص صانع القرار في أي موضوع يقف وراء اتخاذ قرار معين،فحركة صناع القرار تتأثر بكيفية إدراكهم للموقف،هذا فضلاً عن مجموعة متغيرات داخلية وخارجية[١].

كل ما سبق يقودنا إلى سؤال محوري يتردد في كثير من دراسات السياسة الخارجية، وهو مَن يصنع السياسة الخارجية في دول العالم؟، وهل تختلف أهداف الدول أم تتفق في صنع سياستها الخارجية؟، وما هي الوسائل التي تستخدمها الدول لتحقيق أهدافها الخارجية؟، بلا شك أن الدول تختلف بشكل عام في مَن يصنع السياسة الخارجية، ففي الدول الديمقراطية تشترك مجموعة كبيرة من المؤسسات الرسمية وغير الرسمية في عملية صنع السياسة الخارجية، مما يُسهم في إخراج قرارات خارجية توافقية تُحقق مصالح فئات وشرائح عديدة في المجتمع، وبما يُقلل من حالات التوتر وعدم الاستقرار للمجتمع والنظام السياسي، في حين أنه في النظم غير الديمقراطية تُوكل عملية صنع السياسة الخارجية إلى دائرة ضيقة جداً دون مراعاة لمصالح مؤسسات وفئات اجتماعية عديدة، مما يُفقد قرارات السياسة الخارجية التأييد والمساندة الشعبية، ويُولد السخط تجاه النظام السياسي.

ومن جانب آخر، نجد أن هناك اختلافاً واضحاً بين دول العالم من حيث الأهداف التي تسعى إليها من وراء رسمها لسياستها الخارجية، وهذا بلا شك يتوقف على مجموعة مقومات لعل أبرزها الإمكانات والموارد التي تمتلكها الدولة والأيديولوجية التي تُؤمن بها، حيث تُحدد هذه العناصر أهداف الدولة في ميدان السياسة الخارجية، أما فيما يتعلق بالأدوات التي تستخدمها الدول لتحقيق أهدافها الخارجية فهي متعددة ومتنوعة (دبلوماسية، اقتصادية، عسكرية، تقنية،..الخ)، ويجب أن نُلاحظ هنا أن دول العالم ليست مطلقة الحرية في استخدامها لتلك الوسائل، فهناك مجموعة اعتبارات يتم الاعتماد عليها لتقرير استخدام إحدى هذه الوسائل، وأهم هذه الاعتبارات حجم القوة العسكرية والاقتصادية التي تمتلكها الدولة والتي تلعب دوراً أساسياً في تحديد الوسيلة المناسبة.

وفقاً لذلك تسعى الدراسة إلى تحليل أبعاد الموقف الروسي من الأزمة السورية من خلال معالجة تأثير محددات البيئة الداخلية والخارجية (الدولية والإقليمية)، والمصالح التي تسعى السياسة الروسية لتحقيقها في إطار الأزمة السورية، والوسائل التي تستخدمها لذلك.

١- دورتي، النظريات المتضاربة، ص٣١٤،٣١٨.

المحور الثاني: الموقف الروسي من الأزمة السورية ومحدداته الداخلية والدولية والإقليمية:

سيتناول هذا المحور طبيعة الموقف الروسي تجاه الأزمة السورية، ومحدداته الداخلية والدولية الإقليمية.

أولاً: طبيعة الموقف الروسي من الأزمة السورية.

تُعتبر الأزمة السورية –بخلاف باقي دول الثورات العربية–الأسرع في تحديد الموقف الروسي حيالها، حيث بادرت روسيا منذ بداية الأزمة بإعلان دعمها لنظام الأسد، وأن مستقبل سوريا يجب أن يُحدده السوريون بأنفسهم، ورفضها للتدخل الخارجي في الشأن السوري، وظهرت الأزمة السورية وكأنها القضية الأولى بالرعاية في السياسة الخارجية الروسية[١].

وعلى الرغم من تكرار مطالبة موسكو للقيادة السورية بضرورة البدء بحوار مع المعارضة وبضرورة مباشرة الإصلاحات، إلا أن السياسة الروسية كانت تعمل على تدعيم ركائز النظام في سوريا، ومدّه بالأسلحة، وتحشيد التأييد الدولي له في المنظمات والمنتديات العالمية، خصوصا في الأمم المتحدة، وفي لجنة حقوق الإنسان، وكانت تعرقل أية محاولة لإسقاطه بالقوة العسكرية، وقد أعلنت موقفها المعارض للتدخل العسكري في سوريا، سواء من قِبل مجلس الأمن، أو من قِبل الجامعة العربية[٢].

ومنذ بداية الأزمة رأت روسيا ضرورة منح القيادة السورية الوقت الكافي لتطبيق الإصلاحات التي تم الإعلان عنها في سوريا، ورفضت موسكو الدعوة التي أطلقها كل من الرئيس الأمريكي، (أوباما)، و(كاثرين آشتون) المفوضة العليا لشؤون السياسة الخارجية والأمن في الاتحاد الأوروبي، إلى الرئيس السوري للتنحي، كما استمرت مؤسسة (روس اوبورون إكسبورت) الروسية بتوريد السلاح إلى روسيا بموجب العقود المبرمة سابقا[٣].

وقد كان واضحا أن الموقف الروسي من الأزمة السورية جاء متأثراً بشكل كبير بما اعتبرته موسكو خديعة تعرضت لها على يد الناتو بإصدار قرار دولي بحجة حماية المدنيين في ليبيا ليتحول ذريعة للتدخل العسكري فيها، لذا فقد أعلنت روسيا عزمها معارضة أي قرار دولي يصدر في حق سوريا[٤]، وقد أكد الرئيس الروسي مرارا بأن روسيا لن تؤيد قرارا يُصدره مجلس الأمن الدولي بشأن

١– حسين، السياسات الروسية، موقع مجلة الديموقراطية.

٢– زيدان، دور روسيا، ص٢٩٧–٢٩٨.

٣– الشيخ، مصالح ثابتة، ص١١٣.

٤– مدوخ، السياسة الخارجية، ص١٥٢.

سوريا على غرار القرار بشأن ليبيا، وانه لا توجد رغبة لدى موسكو بأن تسيير الأحداث في سوريا وفق النموذج الليبي، حيث استخدام قرار مجلس الأمن الدولي كحجة لضرب ليبيا عسكريا[١].

وبذلك فقد عملت روسيا على توفير الحماية السياسية والدبلوماسية للنظام السوري في المحافل الدولية ومؤسسات الأمم المتحدة ضد مشاريع القرارات التي تقدمت بها الدول العربية والغربية لمعالجة الأزمة السورية، وكانت روسيا قد حذرت الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي من تزويد المعارضة السورية بالأسلحة وتكرار السيناريو الليبي، وقامت بإجراء اتصالات مع المعارضة السورية لإقناعها على بدء الحوار مع السلطة السورية[٢]

وأدت هذه المواقف إلى اندلاع مظاهرات في بعض المدن السورية في ٢٠١١/٩/١٣ تحت شعار (ثلاثاء الغضب من روسيا)، تنديدا بالموقف الروسي الداعم للقيادة السورية والمعرقل للعقوبات الدولية، ورفع المتظاهرون شعارات ضد روسيا منها (لا تقتلوا السوريين بمواقفكم) و (النظام يذهب ويبقى الشعب)[٣]. وفي إطار الرفض الروسي للعقوبات التي كان ينوي مجلس الأمن فرضها على النظام السوري، كان وزير الخارجية الروسي (لافروف) قد حذّر المجتمع الدولي آنذاك من أي استفزازات تهدف إلى إحداث تغيير للنظام الحاكم، مضيفاً: "أننا نعتقد بوجوب قمع تلك المظاهرات"[٤].

وبعد أن أعطت روسيا إشارات متعددة توحي باستعدادها دعم جهد التوصل إلى حل سياسي للأزمة السورية، عادت إلى تأكيد موقفها الرافض لتنحي الرئيس السوري كجزء من عملية انتقالية نص عليها بيان (جنيف ١)، والذي أشار إلى تشكيل هيئة حكم انتقالية بصلاحيات تنفيذية كاملة كخطوة أولية لحل الأزمة سياسيا، وسعت روسيا إلى فرض تفسيرها الخاص للبيان من خلال الإصرار على اعتبار الأسد جزءا من المرحلة الانتقالية، ثم ربط مصيره وبقائه بإرادة الشعب[٥]، وعلى الجانب الآخر كانت السياسة الخارجية الروسية تلعب دورا كبيرا في تهدئة الرأي العالمي، من خلال مؤتمرات جنيف٢ و جنيف٣ التي كانت تُعقد من أجل حل الأزمة السورية، وكانت السياسة الروسية تؤكد خلالها أن لا حل سياسي في سوريا إلا بعد القضاء على الإرهاب، وكانت القضية الجدلية الأهم بينها وبين الدول الفاعلة الأخرى تدور دائما حول مستقبل الأسد[٦].

١- الشيخ، مصالح ثابتة، ص١١٣.

٢- الشيخ، مصالح ثابتة، ص١١٤.

٣- بهاز، قراءة في السلوك السياسي الروسي، موقع المجلة الإفريقية للعلوم السياسية.

٤- راشد، المصالح المتقاربة، ص٤١.

٥- المركز العربي للأبحاث، حدود التدخل، ص٢.

٦- العوضي، السياسة الخارجية الروسية تجاه منطقة الشرق الأوسط، موقع المركز الديمقراطي العربي.

وقد كان من الواضح أن الإستراتيجية الروسية في سوريا تسعى لحماية نظام الأسد من خلال دعمه ومساعدته على صد أعدائه من غير تنظيم الدولة الإسلامية – الأمر الذي تعزز بعد تدخلها العسكري– ثم الموافقة على اتفاق لوقف إطلاق النار والمفاوضات، والمشاركة كلاعب مؤثر في عملية السلام في سوريا، ووضع الأسس لتشكيل ائتلاف دولي واسع لمحاربة تنظيم الدولة الإسلامية[١].

مما سبق نجد أن روسيا وفرت وعلى مدى السنوات الخمس الماضية، كافة أشكال الحماية السياسية والدبلوماسية والعسكرية لدعم ومساندة النظام السوري وحمايته من الانهيار، بالرغم من تكرار السياسة الروسية دعواتها للحوار والحل السلمي والمفاوضات باعتبارها أسساً تمثل رؤيتها لحل الأزمة السورية، وهي ذات الدعوات التي أطلقها مؤخرا الرئيس بوتين في منتدى سان بطرسبرغ الاقتصادي الدولي في حزيران/٢٠١٦ عندما أكد على أن موسكو (لا تسعى إلى توسيع سلطة الرئيس السوري بشار الأسد، إنما إلى تعزيز الثقة بين مختلف مكونات الشعب السوري، من خلال إجراء مفاوضات سياسية)[٢].

ثانيا: المحددات الداخلية للموقف الروسي.

تُعد طبيعة النظام السياسي ومؤسساته محدداً ذا أهمية في عملية تبني التصورات والتوجهات الاستراتيجية للدولة، وروسيا كغيرها من الدول لها محدداتها الداخلية التي تُساهم في صناعة وتشكيل القرار السياسي الخارجي، وسيتم تقسيم المحددات الداخلية إلى مؤسسات رسمية ومؤسسات غير رسمية.

١-المؤسسات الرسمية: وتشمل السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية

أ- السلطة التنفيذية:

- الرئيس: وهو محور عملية صنع القرار في روسيا ومركز الثقل في هذه العملية، نظراً لما يتمتع به من سلطات واختصاصات واسعة النطاق، فهو الذي يُمثل الدولة في الداخل والخارج وهو الذي يُحدد الخطوط العريضة واتجاهات السياسة الداخلية والخارجية، وله حق تعيين رئيس الوزراء والوزراء، ومن حقه حل الحكومة، وهو الذي يُشكل ويرأس مجلس الأمن القومي، ويُقَر السياسة الدفاعية، وهو القائد الأعلى للقوات المسلحة الروسية، وهو الذي يُوقع المعاهدات ويُعلن الحرب، ويقوم بإعلان الأحكام العرفية، وله الحق بتعيين وعزل الممثلين الدبلوماسيين[٣].

وبناءً على هذه الصلاحيات الواسعة التي يتمتع بها الرئيس الروسي بموجب الدستور، فإن عملية صنع القرار الخارجي في روسيا هي عملية مركزية، وقد أصبحت مركزية أكثر وأكثر في ظل حكم

1 -Trenin, Russia in the Middle, Carnegie. ru

٢- المجالي، بوتين: دعم الغرب، موقع إيلاف الإلكتروني.

٣- الشيخ، عملية صنع القرار، ص١١١.

الرئيس بوتين، والذي لديه اهتمام خاص بصنع السياسة الخارجية، بحيث أن سلطة صنع القرار ترسخت بشكل متزايد في يده، وصار لعدد قليل من النخبة قدرة خاصة على التأثير عليه، بمعنى أن مجموعة صنع القرار الفعلي أصبحت أضيق وأصغر من أي وقت مضى[١].

ويُمكن فهم الموقف الروسي من الأزمة السورية من خلال المبادىء التي قدمها بوتين مع مجيئه للسلطة عام ٢٠٠٠ باعتبارها أساساً لسياسة روسيا الخارجية والتي عُرفت باسم (مبدأ بوتين)، وفي مقدمة تلك المبادىء التركيز على تطوير دور روسيا في عالم متعدد الأقطاب لا يخضع لهيمنة قوة عظمى واحدة،و العمل على استعادة دور روسيا في آسيا والشرق الأوسط بشكل تدريجي، وعدم السماح للغرب بتهميش الدور الروسي في العلاقات الدولية، في ظل سعي واضح لتعميق التوجه الأوراسي في سياسة روسيا الخارجية[٢]، للتغلب على ما أسماه بوتين بـ (الكارثة الجيوسياسية) التي أصابت روسيا بتفكك الاتحاد السوفيتي[٣].

- الحكومة ووزارة الخارجية: تتألف الحكومة في النظام السياسي الروسي من رئيس الوزراء ونوابه والوزراء، وهي مجرد جهاز معاون للرئيس وليس لها أي سلطات في مواجهته، وتأثيرها يقتصر على مجرد إبداء الرأي والمشورة التي قد يأخذ بها الرئيس أو لا يأخذ[٤]، أما وزارة الخارجية فهي المؤسسة التي تلي مؤسسة الرئاسة في صنع القرار في السياسة الروسية بشكل عام، ويتم تحديد السياسة الخارجية الروسية وتحديد الخطوط العريضة لها من قِبل رئيس الدولة، وتختص وزارة الخارجية بالتنفيذ[٥].

ب- السلطة التشريعية (البرلمان) وتتكون من مجلسين[٦]:

- مجلس الفيدرالية وهو المجلس الأعلى ويتكون من (١٧٨) عضوا، ويتولى الأمور المتعلقة بالفيدرالية، ومنها حدود الدولة، واستخدام القوات الروسية خارج روسيا، والموافقة على إعلان الرئيس لحالة الطوارىء والأحكام العرفية في البلاد.
- مجلس الدوما وهو المجلس الادنى ويتكون من (٤٥٠) عضوا يُنتخبون لمدة ٤ سنوات، وهو الذي يتولى عملية صنع القوانين والموافقة على التعيينات التي يقوم بها الرئيس.

١- تكاشيفا، السياسة الخارجية، ص١٥، ٢١.

٢- سليم، التحولات الكبرى، ص٤٢.

٣- الأمارة، الموقف الروسي، ص٣٦.

٤- الشيخ، عملية صنع القرار، ص١١٢.

٥- عبدالبديع، القيادة السياسية، موقع المركز الديمقراطي العربي.

٦- ويسام، الإستراتيجية الروسي، ص١٤٦.

وتبرز محدودية دور البرلمان وتأثيره في عملية صنع القرار بالنظر إلى السلطات الواسعة التي يمنحها الدستور للرئيس في مواجهة الدوما، فللرئيس حق حل مجلس الدوما، والدعوة لإجراء انتخابات جديدة، وهناك مَن يرى أن الرئيس بوتين عمل على تعزيز قوته في مواجهة البرلمان جاعلاً منه وبشكل متزايد هيئة شكلية طيّعة تحت سيطرته[١]، وخاصة في ظل قوة حزبه حزب (روسيا الموحدة) الذي يتصدر المشهد الحزبي منذ تأسيسه عام ٢٠٠١ ، وسيطرته على انتخابات البرلمان.

٢- المؤسسات غير الرسمية: وتشمل الأحزاب، جماعات المصالح، الرأي العام، الكنيسة، النخبة السياسية.

- الأحزاب السياسية: يُسيطر حزب (روسيا الموحدة) على أغلبية البرلمان، وهو حزب الرئيس بوتين، ولذلك تكون الهيمنة على عملية صنع القرار من نصيب هذا الحزب، وتتضاءل تأثيرات باقي الأحزاب الأخرى على السياسة الخارجية، بل تكاد تنعدم[٢]، ففي الانتخابات الأخيرة في أيلول/٢٠١٦ فاز حزب روسيا الموحدة بالأغلبية المطلقة في البرلمان بعد حصوله على ٥٤,٣% من الأصوات، وجاء الحزب الشيوعي في المركز الثاني بحصوله على ١٣,٥% من الأصوات، يليه الحزب الديمقراطي الليبرالي ١٣,٣%، ثم حزب روسيا العادلة ٦,٢%[٣].

ويُمكن القول أن هذه الأحزاب لا تُشكل معارضة قوية للحزب الحاكم، وتأثيرها على الحكومة محدود نسبياً، مما يحد من إمكانية تأثيرها الفعلي في مجريات السياسة الروسية، إضافة إلى الصلاحيات الواسعة للرئيس الروسي بموجب الدستور، مما يجعله الشخصية المسيطرة على صنع القرار في روسيا[٤].

- جماعات المصالح: لا تُشكل جماعات المصالح في روسيا قوة ضاغطة أو مؤثرة على صانع القرار الروسي، فمعظم هذه الجماعات صغيرة و ضعيفة، وأكثرها تأثيراً ونشاطاً يتبع الحزب الشيوعي، وليس لها أي استقلالية في قرارها عن الحزب، وفي الغالب فإن أهدافها اقتصادية بالدرجة الأولى، لا تتجاوز دفع الأجور المتاخرة أو زيادتها، ووسائلها لا تتعدى المظاهرات والإضرابات[٥]، لذلك لا تُعد جماعات المصالح من المحددات ذات القوة على السياسة الخارجية الروسية، وخاصة في ظل هيمنة شخصية القائد السياسي على السلطة وانفراده بصنع السياسة الخارجية للدولة[٦].

١- تكاشيفا، السياسة الخارجية، ص١٤.

٢- عبدالبديع، القيادة السياسية، موقع المركز الديموقراطي العربي.

٣- موقع الجزيرة نت، حزب روسيا الموحدة، موقع الجزيرة نت الإلكتروني.

٤- لعريبي، السياسة الخارجية، ص٧٣.

٥- أبو سمهدانة، الإستراتيجية الروسية، ص٦٩، ٧٠.

٦- عبدالبديع، القيادة السياسية، موقع المركز الديموقراطي العربي.

- الرأي العام: لا يزال دور الرأي العام الروسي في السياسة الخارجية، وتأثيره الملموس محدوداً وإن كان دوره قد أخذ في الزيادة التدريجية، حيث تبرز القوة التأثيرية له بشكل واضح في وقت الانتخابات، بمعنى يزداد الاهتمام به، وبهذا المعنى لا يعمل الرأي العام على تشكيل السياسة الخارجية في روسيا بشكل مباشر، ولكن من الواضح أن له أهمية كبرى لدى الكرملين رغبة منه بالاحتفاظ ببعض العناصر الديمقراطية في الحكم، ونتيجة للقلق الذي أعربت عنه الحكومة الروسية بشـــأن الثورات الملونة. ومنذ أصبح بوتين رئيساً لروســيا نادراً ما انخفض مســتوى شعبيته إلى ما دون ٧٠%، وقد تجاوز نسبة شعبيته نسبة ٨٠% في منتصف عام ٢٠١٤[١]، وفي عام ٢٠١٢ عبر ٥٢% من الروس عن رغبتهم بعودة بوتين إلى رئاسة الدولة، مما يعني تأييداً شعبياً لسياساته ولحزبه[٢].
- الكنيسة: استخدم الرئيس بوتين الكنيسة وتعاليمها كنقطة مرجعية للأيديولوجية الجديدة لروسيا والمبنية على القيم المحافظة، وكجزء من مبرر العلاقات الوثيقة بين روسيا وغيرها من بلدان الاتحاد السوفيتي السابق، ويُلاحظ في الفترة الأخيرة تزايد مواقف الكنيسة المُعلنة تجاه مختلف القضايا السياسية، بما في ذلك إعلانها دعمها الكامل للحملة العسكرية في سوريا، واصفة اياها بالمقدسة، في إطار مخاوفها من مخاطر قد يتعرض لها مسيحيو الشرق، وفي دعم واضح لسياسة الكرملين في سوريا[٣]، وبالرغم من ذلك، تبدو الكنيسة في روسيا مجرد وسيلة تستخدمها الدولة في تبرير سياساتها، بمعنى أنها تتبع أكثر مما تقود سياسة الكرملين[٤].
- النخبة السياسية: يُمكن تصنيف توجهات النخبة السياسية الروسية في ميدان السياسة الخارجية في ثلاثة تيارات، الأول يضم الأطلسيين الداعين إلى إقامة علاقات طيبة بالولايات المتحدة وأن تكون روسيا جزءاً من الحضارة الغربية، ويضم التيار الثاني أنصار النزعة الأوراسية الذين يؤيدون انتهاج سياسة خارجية متوازنة مع تركيز على أوروبا والشرق الأوسط والشرق الأقصى، أما التيار الثالث فهو خليط من الشيوعيين والقوميين المتطرفين وهو معادٍ بشدة للولايات المتحدة، ويدعو إلى فرض هيمنة روسيا على مناطق الاتحاد السوفيتي السابق[٥].

١- تكاشيفا، السياسة الخارجية، ص١٦، ٢٠-٢١.

٢- سليم، التحولات الكبرى، ص٤٥.

٣- مانع، الكنيسة الروسية، موقع الجزيرة نت.

٤- تكاشيفا، السياسة الخارجية، ص١٦.

٥- محيو، روسيا والربيع العربي، ص١١٦.

وفي ظل نظام سياسي يتسم بالمركزية في عملية صنع القرار الخارجي، وقدرة ضئيلة نسبياً للنخبة في التأثير على توجهات السياسة الخارجية، يلمع بشكل واضح تأثير التيار الأوراسي على توجهات الرئيس الخارجية، ويتقاطع مع سياساته تجاه الأزمة السورية.

وتبرز في هذا الاتجاه كتابات المفكر الروسي (الكسندر دوغين) الذي يُسمى بالعقل المدبر لسياسات الكرملين و (عقل بوتين) ومؤسس تيار الأوراسية الجديدة المناهضة للعولمة الغربية، حيث يرى دوغين أن المصالح الحيوية لروسيا تفترض مواجهة الاستراتيجية الأطلسية باستراتيجية مضادة هدفها إقامة حلف أوراسي تاريخي يُسميه بالامبراطورية الجديدة (إمبراطورية البر) وتضم الدول والشعوب الأوراسية المتضررة من الإمبراطورية الأطلسية (إمبراطورية البحر)، وبما يُحقق تعددية المراكز، فالهدف الأسمى للأوراسية بالقضاء على تهديد الهيمنة الأمريكية على العالم لن يتحقق إلا من خلال تحالف ثلاث مناطق، محور موسكو–برلين، محور موسكو–طهران، محور موسكو–طوكيو، وبما يُحقق الوصول إلى البحار والمحيطات في الشمال والجنوب والشرق، لتصبح الإمبراطورية الجيوبوليتيكية مكتفية ذاتياً[١].

ويُقدم دوغين نظرية سياسية يُسميها بالنظرية الرابعة تؤمن بعالم تعددي وأخلاقي، عالم يعترف بالشعوب الأخرى وبحريتها بعيداً عن قيم المركزية الغربية المفروضة، ويرى أنه عالم ممكن إذا استطاعت روسيا إنتاج أيديولوجية خاصة بها وتجسدت السيادة الجيوسياسية لقوى القارة الأوراسية (قوى البر) التي تُشكلها كل من: روسيا، الصين، إيران، الهند، ضد القوى الأطلسية، وبما يُمكّن روسيا من استعادة تأثيرها في المجال ما بعد السوفيتي وإدماج الشعوب القريبة عبر رواية حضارية[٢].

ويُعطي دوغين لإيران موقفا محوريا في التحالف الأوراسي الاستراتيجي بوصفها القطب الجنوبي لهذا التحالف، فهي دولة قارية كبيرة، وعلى ارتباط وثيق بآسيا الوسطى وجذرية في عدائها للأمريكيين، وتقليدية، و بالتالي قادرة على إقامة حلف جيوسياسي في هذه المنطقة، ومجابهة النفوذ الأطلسي فيها[٣].

وفيما يتعلق بالأزمة السورية، يرى (دوغين) أنها جزء من الصراع على السلطة الجيوسياسية بين القوة البرية ممثلة بروسيا، والقوة البحرية ممثلة بالولايات المتحدة وشركائها في حلف شمال الأطلسي، وبالتالي لابد لبوتين من الوقوف بها إلى جانب سوريا، لأن التخلي عن الأسد هو بمثابة الانتحار الجيوسياسي لروسيا، وبرأيه أن لا حلاً وسطاً في الأزمة السورية بين القوة البرية والقوة البحرية، والحرب هي الطريقة الوحيدة لرسم الواقع[٤].

١- دوغين، أسس الجيوبوليتيكا، ص٤٤٠-٤٩٤.

٢- سماعين، النظرية السياسية، ص١٧١-١٧٢.

٣- دوغين، أسس الجيوبوليتيكا، ص٢٣٨-٢٤٦.

4 -Dugin, on Syria, An Interview.

مما سبق يُلاحظ محدودية تأثير القوى الداخلية بصفة عامة، بما في ذلك السلطة التشريعية في عملية صنع القرار الخارجي في روسيا، ومحدودية دور الأحزاب وجماعات المصالح، وتقييد الرأي العام، في ظل سياسات قمعية، ومع ازدياد تأثير مؤسسة الرئاسة على صنع السياسة الخارجية، وبالتالي فهي صاحبة التأثير الأكبر في تحديد الموقف الروسي من الأزمة السورية، وفقاً لتصورات بوتين وأفكاره ورؤيته لموقع روسيا في العلاقات الدولية.

ثالثا: المحددات الدولية والإقليمية للموقف الروسي

إن فهم وتحليل الموقف الروسي من الأزمة السورية يتطلب أيضاً فهم دلالات الإستراتيجية الروسية على المستوى الدولي والإقليمي، والأسس التي تتبناها السياسة الروسية لتحقيق أهدافها، وبالتالي فإن هذا المطلب سُيعالج الأهداف الإستراتيجية لروسيا الاتحادية والوسائل التي تستخدمها على الصعيد العالمي، وربط ذلك بالموقف الروسي من الأزمة السورية، في محاولة لفهم الأسباب والدوافع.

وبشكل عام، يُمكن القول إن المحددات الرئيسية للموقف الروسي تجاه الأزمة السورية ترتبط أولا: باهتمام روسيا بإعادة تأسيس نفسها كلاعب دولي وقوة عظمى، وما يتطلبه ذلك من إيجاد نوع من التوازن في الهيمنة الأمريكية على العالم، وثانيا: اهتمام روسيا بتوسيع أو على الأقل الحفاظ على نفوذها في منطقة الشرق الأوسط مما يعني ضرورة الحفاظ على المنطقة الحيوية لها في سوريا وإيران، وثالثا: قلق روسيا على أمنها بسبب اتساع حالة عدم الاستقرار التي لن تنحصر فقط في المنطقة وإنما ستنتشر باتجاه مناطق قريبة منها[١]، وهو ما يتفق معه الباحث الروسي (ديمتري ترينين) حيث يرى أن هناك هدفين استراتيجيين كبيرين وراء التدخل الروسي في الأزمة السورية، الأول هو تحدي هيمنة الولايات المتحدة في الشؤون العالمية، والثاني هو مساعدة نظام الرئيس السوري بشار الأسد في حربه ضد المتطرفين الإسلاميين الذين يُعتبرون من ألد أعداء روسيا [٢].

ويمكن القول إن هناك أربعة أبعاد رئيسية للسياسة الخارجية الروسية، والتي تُمثل تحديات تواجه السياسة الروسية، وهي إعادة طرح روسيا كقوة عالمية وفاعل دولي مؤثر، ومحاولة موسكو استعادة نفوذها في الفضاء السوفيتي السابق بالتدخل في شؤون الجمهوريات السوفيتية السابقة، والتوجه شرقاً باتجاه آسيا والباسيفيك، وتوثيق علاقاتها بالصين اعتماداً على صفقات الطاقة والسلاح[٣].

١- مدوخ، السياسة الخارجية، ص١٧٢.

٢- ترينين، المصالح الروسية، موقع مركز كارنيغي.

٣- لو، روسيا، موقع مجلة السياسة الدولية.

وبهذا المعنى فإن الموقف الروسي تجاه الأزمة السورية يرتبط أساسا بمحددات دولية وأخرى إقليمية، ترتبط بدورها بجملة أهداف ووسائل للسياسة الخارجية الروسية، حيث تشمل أهداف السياسة الخارجية الروسية ما يلي[١]:

- إضفاء الطابع القومي على السياسة الخارجية الروسية، والتأكيد على ضرورة استرداد روسيا لمكانتها التي افتقدتها منذ قيامها، وإنهاء الانفراد الأمريكي بموقع القمة العالمية.
- السعي إلى علاقات متميزة وتعاون استراتيجي مع أصدقاء الاتحاد السوفيتي السابقين، لا سيما الهند وإيران والصين.
- الاتفاق مع دول الجوار الإقليمي حول كيفية إقرار السلام والاستقرار في المنطقة.
- الواقعية في التفكير، وزيادة التعاون وتعزيز العلاقات مع كومنولث الدول المستقلة عن الاتحاد السوفيتي .
- السعي إلى تعزيز النفوذ الروسي في الفضاء السياسي للاتحاد السوفيتي سابقا.
- منع انتشار الصراعات السياسية والعسكرية المؤدية لعدم الاستقرار بآسيا الوسطى.
- تعزيز الديمقراطية في روسيا.

ويُضاف إلى ذلك أهداف السياسة الخارجية الروسية المتعلقة بالحفاظ على الأمن القومي الروسي وتقوية القدرات الروسية، وتأمين الظروف المناسبة لتطوير الاقتصاد الروسي، ورفض قواعد المباراة الصفرية خصوصا مع الولايات المتحدة والالتزام بصيغة توازن المصالح، وضرورة إقامة نظام دولي متعدد الأقطاب، إضافة إلى مكافحة الإرهاب[٢].

أما على صعيد الوسائل التي تلجأ إليها السياسة الروسية لتحقيق هذه الأهداف فإنها تشمل، الحث على اللجوء إلى الأمم المتحدة لحل الأزمات الدولية، والتوسط في حل الأزمات الدولية، والعمل على تحديث المؤسسة العسكرية الروسية، والقيام بالمساومات السياسية الرامية إلى الضغط على الولايات المتحدة الأمريكية والدول الغربية عموما، للحصول منها على أكبر قدر من التجاوب مع المطالب السياسية والاقتصادية والتجارية الروسية، ومن خلال السعي إلى فتح مجالات جديدة للعلاقات مع الدول المناهضة والرافضة لسياسة الولايات المتحدة وحلفائها[٣].

١- الطحلاوي، استعادة الدور، موقع المركز العربي للبحوث والدراسات.

٢- أبو سمهدانة، الإستراتيجية الروسية، ص٩٥-٩٩.

٣- أبو سمهدانة، الإستراتيجية الروسية، ص٩٩-١٠١.

١- المحددات الدولية للموقف الروسي.

ضمن الأطر الإستراتيجية السابقة لأهداف ووسائل السياسة الخارجية الروسية، يُمكن القول إن المحددات الدولية للموقف الروسي تجاه الأزمة السورية ترتبط **أولاً:** بالمنظور الروسي للمبادئ الإستراتيجية التي تحكم العلاقات الدولية، **وثانياً:** بالهدف الروسي المتعلق بإقامة نظام دولي متعدد الأقطاب.

أ-المنظور الروسي للمبادئ الإستراتيجية التي تحكم العلاقات الدولية.

حددت إستراتيجية الأمن القومي التي أقرها بوتين في نهاية عام ٢٠١٥ مجموعة من المبادئ التي تحكم العلاقات الدولية من المنظور الروسي، حيث أشارت الإستراتيجية في الفقرة (٢٨) منها إلى (أن روسيا تبني علاقاتها الدولية وفقاً لمبادئ القانون الدولي وضمان الأمن المتكافئ للدول، وتسعى إلى بناء نظام مستقر وراسخ للعلاقات الدولية يقوم على الاحترام المتبادل بين الشعوب والحفاظ على تنوع ثقافتهم، والتقاليد والمصالح)، وركزت الفقرة (٢٩) على (ضرورة الالتزام باستخدام الأدوات السياسية والقانونية والآليات الدبلوماسية وحفظ السلام)، وهو أيضا ما أشارت اليه الفقرة (٨٧) من الاستراتيجية والتي أكدت (سعي روسيا إلى إنشاء نظام مستقر ودائم للعلاقات الدولية يعتمد على القانون الدولي وعلى مبادئ المساواة والاحترام المتبادل، وعدم التدخل في شؤون الدول الداخلية، والتعاون متبادل المنفعة، والتوصل إلى تسوية سياسية عالمية في حالات الأزمات الاقليمية)[١].

هذا يعني أن الموقف الروسي تجاه الأزمة السورية جاء متأثرا إلى درجة كبيرة بهذه المبادئ التي حددتها روسيا كإطار عام لسياستها الخارجية، والتي كان بوتين قد ألمح إليها في سلسلة مقالاته التي نشرها في الصحف الروسية إبان تحضيره للانتخابات الرئاسية الأخيرة وفي إطار رفضه لتغيير النظم السياسية بالتدخل العسكري الخارجي، حيث أطلق على السياسات الغربية والأمريكية والمتعلقة منها بنشر الديمقراطية بشكل خاص، أنها "ديمقراطية الصواريخ والقنابل" التي لا تقبلها روسيا بأي شكل من الأشكال[٢].

1-President of Russia, National Security, p 7. 33.

٢- عبدالحي، محددات السياستين، موقع الجزيرة نت.

ب- إقامة نظام دولي متعدد الأقطاب

يُنادي الرئيس الروسي بوتين منذ توليه الرئاسة في آذار/٢٠٠٠ بضرورة وضع حد لسيطرة القطب الواحد وإعادة تكوين التحالفات الدولية، إذ تُشكل تعددية الأقطاب مطلبا أساسيا لدى روسيا، حيث أدخل بوتين هذا الهدف في (مفهوم السياسة الخارجية الروسية) المنشور في حزيران/ ٢٠٠٠[١].

وبذلك ترى القيادة الروسية أن السياسة الأمريكية تُمثل مصدر خطر على المصالح الروسية، وبضرورة القيام بدور روسي أكثر فاعلية في مواجهة السياسة الأمريكية، وأن فاعلية الدور الروسي تكمن باستعادة بعض مواقع النفوذ التي فقدتها روسيا منذ سقوط الاتحاد السوفيتي، وتصحيح الخلل في التوازن مع الولايات المتحدة، إلى علاقة متكافئة بين ندين وشريكين على قدم المساواة في إطار نظام متعدد الأقطاب يُنهي حالة الاحتكار والانفراد الأمريكي في إدارة الشأن الدولي[٢].

وتحقيقاً لذلك فقد عملت روسيا على تطوير دورها منذ مطلع الألفية من خلال استعادة نفوذها في الجوار الجغرافي، والانطلاق نحو الفضاء الإقليمي الأوسع الذي يشمل الصين والشرق الأوسط والعالم العربي وتركيا، بالعمل على بناء علاقات شراكة وتعاون مع تلك الدول[٣]، وتقوية الموقف والتأثير الروسي كقوة أوراسية، والتوجه بدبلوماسيتها جنوباً نحو الصين والهند والدول الآسيوية الكبرى الأخرى، بهدف عمل تحالف استراتيجي مع هذه القوى لتقوية الدور الروسي في الشؤون العالمية[٤]، هذا بالإضافة إلى سعي روسيا الدائم لإنشاء وتقوية كيانات تحالفيه خارج النطاق الغربي كمنظمة شنغهاي، ومنظمة دول البريكس[٥].

وقد شكّلت الأزمة السورية فرصة للتعبير الفعلي عن توجه القيادة الروسية، والذي يتضمن ضرورة القبول بالتعامل مع روسيا على قدم المساواة مع الولايات المتحدة، وبالتالي القبول الأمريكي لها بلعب دور الشريك لا التابع[٦]، فدور حماية النظام السوري يُوفر لروسيا المدخل المناسب لمواجهة الأجندة الأمريكية، وتحسين تموضع قواتها البحرية على البحر الأبيض المتوسط في طرطوس[٧]، كما أنه وفقاً لكتابات المدرسة الأوراسية الجديدة فإن على روسيا أن تتحالف مع الدول العربية المناوئة للتوجهات

١- المفتي، مصالح روسيا، ص٣٣-٣٤.
٢- الشيخ، السياسة الروسية، موقع مجلة دراسات شرق أوسطية الإلكتروني.
٣- حسين، السياسات الروسية، موقع مجلة الديموقراطية الإلكتروني.
٤- الطحلاوي، استعادة الدورة، موقع المركز العربي للبحوث والدراسات الإلكتروني.
٥- مدني، التدخل الروسي، ص٢١١.
٦- عبدالحي، محددات السياستين، موقع الجزيرة نت.
٧- المفتي، مصالح روسيا، ص٣٧-٣٨.

الأطلسية، وأهمها سوريا باعتبارها تمثل الجبهة الأمامية لمقاومة الخطط الأمريكية في المنطقة، وهي في حالة حلف مع إيران، وبعد خروج العراق وليبيا من المعادلة الأوراسية، في ظل الهيمنة الغربية في المنطقة[١].

ويأتي ذلك في ظل وجود تحالفات عسكرية تربط روسيا بسوريا منذ الاتحاد السوفيتي في ظل الحرب الباردة، وكون نظام الأسد كان أحد الحلفاء المهمين لروسيا في المنطقة، فقد كانت سوريا منذ نظام حافظ الأسد تُقاوم الضغوط الأمريكية وتعمل على مقاومتها من خلال شبكة من التحالفات وعلى رأسها مع الاتحاد السوفيتي، وهو ما تحاول السياسة الروسية الاستفادة منه في إطار سعيها لاستعادة مكانتها الدولية[٢].

٢- المحددات الإقليمية للموقف الروسي

تأتي الأهداف الجيوسياسية في مقدمة الدوافع للدور الروسي في الشرق الأوسط، حيث يُمثل هذا الأخير بالنسبة للسياسة الروسية جاراً جنوبياً هاماً، يُؤثر استقراره في استقرار روسيا، وتنعكس الاضطرابات والحروب فيه عليها حكماً[٣]، فهناك مصالح أمنية فرضتها قواعد الجغرافيا والديموغرافيا، جعلت الشرق الأوسط يُمثل حزاماً غير مُحكم الأطراف يُحيط بجمهوريات آسيا الوسطى والقوقاز اللتين تعتبرهما روسيا مجالاً حيوياً لها وتُسخر كافة إمكانياتها لمنع أي تعد يُهدد تلك المناطق[٤]، ولعل هذا ما يُعطي أهمية أمنية لموقع سوريا بالمنظور الروسي نتيجة لقرب سوريا من جمهورية داغستان الروسية حيث تصل المسافة بين دمشق وميناء (ماخاجكالا) في داغستان إلى ألف ميل فقط[٥].

وفقاً لذلك تسعى السياسة الروسية إلى تحقيق الأمن للحدود الجنوبية، ومنع امتداد الصراعات الإقليمية إلى المناطق الجنوبية من كومنولث الدول المستقلة، حيث تخشى روسيا من اندلاع صراعات اقليمية متصاعدة، تنعكس على نطاق واسع و تمس مصالحها السياسية والاقتصادية والعسكرية والثقافية[٦].

١- مدوخ، السياسة الخارجية، ص١٧٥.

٢- عبدالله، السياسة الخارجية لروسيا، موقع المركز الديموقراطي العربي الإلكتروني.

٣- زيدان، دور روسيا، ص٣٠٩.

٤- راشد، المصالح المتقاربة، ص١٦.

٥- الخطة الروسية لحل الأزمة السورية، موقع الوقت التحليلي الإلكتروني.

٦- أبو سمهدانة، الإستراتيجية الروسية، ص١٠٢.

ويتوافق ذلك مع أولويات السياسة الخارجية الروسية التي ينصب اهتمامها بالأساس على محيطها الجغرافي فيما يُعرف برابطة الدول المستقلة، وسعيها نحو تشكيل اتحاد أوراسي يضم كافة دول الرابطة تدمج فيه الاتحاد الجمركي ومعاهدة الأمن الجماعي في إطار منظمة دولية قادرة على مواجهة التحديات والتهديدات العالمية(١).

وترى روسيا أن هذه التحديات والتهديدات ترتبط بالولايات المتحدة التي تُشكل تهديداً مباشراً لمصالحها وأمنها، ويتعلق ذلك بتوسيع الناتو شرقاً، وتبني أمريكا برنامج الدرع الصاروخي، وتوثيق العلاقات الإستراتيجية مع بعض دول القوقاز التي تعتبرها روسيا عمقاً استراتيجياً لها، ودعم أمريكا لأنظمة مناوئة لروسيا في بعض دول أوروبا الشرقية وبخاصة أوكرانيا(٢).

وهذا ما أكدته (إستراتيجية الأمن القومي الروسي) لعام ٢٠١٥ حيث نصت في الفقرة (١٢) منها على أن (ممارسة روسيا سياستها المستقلة داخليا وخارجيا تواجه مقاومة من قِبل الولايات المتحدة والدول الحليفة لها الساعية إلى الاحتفاظ بهيمنتها على شؤون العالم)(٣)، فمن الواضح أن السياسة الأمريكية وبمساعدة الناتو قد عملت ومنذ انهيار الاتحاد السوفيتي على التطويق التدريجي لروسيا في مجالها الحيوي، حيث تم إقفال المجال الحيوي الأول لروسيا في أوروبا الشرقية بانضمامها تماما إلى الناتو والاتحاد الأوروبي، تبع ذلك محاولات تأجيج الثورات في كل من جورجيا وأوكرانيا، ثم التواجد العسكري في بعض دول آسيا الوسطى، والتي تمثل قاعدة مناس قرب العاصمة القرغيزية أبرزها، إضافة إلى السعي الأمريكي لنشر نظم صاروخية في القفقاس(٤).

ويرى (Kreutz) أن الاهتمام الروسي بسوريا يعود إلى رغبة روسية بلعب دور أكبر على الصعيد الدولي، ويرتبط بذلك الانغماس بقضايا الشرق الأوسط في ظل السعي الروسي للوصول إلى البحر الأبيض المتوسط، وحماية الحدود الجنوبية، واحتواء (التطرف الإسلامي) في شمال القوقاز و الذي يؤثر بدوره على الأمن الروسي الداخلي(٥).

١- حسين، السياسات الروسية، موقع مجلة الديموقراطية الإلكتروني.

٢- مجدان، سياسة روسيا، ص٥٣.

3 -President of Russia, National Security, p4.

٤- عبدالحي، محددات السياستين، موقع الجزيرة نت.

5 -Kreutz, Syria: Russia's best Asset, p22.

ولا يُمكن استثناء الجوانب الاقتصادية في تحليل الاهتمام الروسي بالمنطقة بشكل عام، ومن ذلك مصلحة روسيا في التنسيق مع الدول العربية في مجال تحديد أسعار النفط، كما أن لروسيا مصالح في تنويع استثماراتها في الخارج بتوجيه جزء منها إلى المنطقة، وزيادة الاستثمارات العربية في أراضيها[١].

وقد أشارت إحدى الدراسات الروسية إلى ذلك في تحليلها لأبعاد الانخراط الروسي في المنطقة، وفي الأزمة السورية بشكل خاص، حيث ترى أن الهدف من ذلك استعادة روسيا لمكانتها كقوة عظمى، واحتواء (التطرف الإسلامي) في روسيا وجوارها، ودعم الأنظمة والقوى الحليفة في المنطقة وجوارها، إضافة إلى تأسيس حد أدنى من الوجود العسكري الروسي في المنطقة وحولها وتوسيع حصة روسيا من سوق التسليح والطاقة النووية والنفط والغاز والغذاء وجذب الاستثمارات[٢]، وبذلك تعمل روسيا على إنهاك الولايات المتحدة استراتيجيا عن طريق مزاحمتها في المنطقة، من خلال استدراجها في جبهات متعددة، في إطار رغبتها بإعادة حساب موازين القوى العالمية، مستغلة التراجع التدريجي للولايات المتحدة في المنطقة، وبهدف إحراج غريم قديم ليظهر بمظهر الضعيف[٣].

ويُضاف إلى ذلك أن السياسة الروسية تجاه الأزمة السورية ليست إلا نتاج للتصور الاستراتيجي الروسي للوظيفة السورية في نطاق إفشال التطويق الأطلسي لروسيا، إلى جانب النظر إلى كل من سوريا وإيران باعتبارهما تُشكلان الخط الثاني من غرب آسيا الذي يُمثل الحاضنة الجيواستراتيجية لآسيا الوسطى، وهما الدولتان اللتان تعتبران ضمانة الاستقرار في المناطق القريبة من الحدود الروسية[٤].

وفي إطار البُعد الإقليمي للموقف الروسي تجاه الأزمة السورية، تنظر السياسة الروسية لسوريا باعتبارها أحد دعائم الاستقرار الرئيسية في الشرق الأوسط، وأن زعزعة الاستقرار فيها سيُدخل المنطقة في فوضى من العنف، وما سيؤدي إليه ذلك من انتشار للمتطرفين والإرهابيين، إضافة إلى أن سقوط النظام فيها سيزيد من عزلة إيران حليفتها الرئيسية في الشرق الأوسط، مما يعود بالفائدة على الولايات المتحدة، في إطار تغيير الخارطة الجيوسياسية في المنطقة[٥].

١- سليم، تعقيب، ص٢٧٩.

2 -Trenin, Russia in the Middle East, Carnegie. Ru.

٣- دياب، مستقبل الدور الروسي، ص٧٥-٧٦.

٤- عبدالحي، محددات السياستين، موقع الجزيرة نت.

٥- مدوخ، السياسة الخارجية، ص١٧٤-١٧٥.

ووفقاً لهذا المنظور، فإن سقوط النظام في سوريا يعني فقدان روسيا حليفاً حقيقياً لها في العالم العربي من ناحية، واستهدافاً لإيران من ناحية أخرى، وفي كلتا الحالتين يعني ذلك اقتراب جبهة المواجهة مع الغرب من الحدود الروسية في منطقة القوقاز، ومن جمهوريات آسيا الوسطى التي تُشكل مجالاً حيوياً لروسيا، وبما يُمكّن الولايات المتحدة من إحكام الطوق حول روسيا[١]، ولعل هذا ما يُفسر ما كتبه وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف في مقال له في حزيران/٢٠١٢ بأن (السعي إلى تغيير النظام في دمشق ليس سوى حلقة ضمن لعبة جيو سياسية إقليمية كبيرة)[٢].

المحور الثالث: المصالح الروسية في إطار الأزمة السورية.

يُمكن تصنيف الأهداف الروسية في إطار الأزمة السورية إلى عوامل ذات أبعاد تاريخية–إستراتيجية، اقتصادية، وعسكرية.

أولا: مصالح تاريخية–إستراتيجية. كان الاتحاد السوفيتي من أوائل الدول التي أعلنت اعترافها بالدولة السورية وأقامت علاقات دبلوماسية معها عقب استقلالها عام ١٩٤٦، وأصرت موسكو حينها رغم مقاومة بريطانيا وغيرها من الدول الغربية على إدراج سوريا في قائمة الدول المؤسسة لهيئة الأمم المتحدة، وكان السوفييت قد أيدوا عام ١٩٤٦ مطلب سوريا بسحب القوات البريطانية والفرنسية من أراضيها[٣].

ومنذ وصول حافظ الأسد للسلطة في مطلع السبعينات من القرن الماضي، وعلى مدى ما يزيد على أربعة عقود، توطدت العلاقة بين البلدين، وأصبحت دمشق هي ركيزة السياسة السوفيتية في المنطقة، خاصة بعد تدهور العلاقات بين موسكو والقاهرة، واتجاه الأخيرة للتحالف مع واشنطن من ناحية، وتطور العلاقات بين موسكو وطهران، التي تعد الشريك الأساسي للنظام السوري، من ناحية أخرى[٤].

وبذلك أصبحت سوريا الحليف الفعلي للسوفيت في الشرق الأوسط، وبقيت تحظى بدعم الاتحاد السوفيتي سياسياً واقتصادياً وعسكرياً، وقد تُوِّج ذلك بتوقيع البلدين معاهدة صداقة وتعاون عام ١٩٨٠ تنص على التشاور في حال وجود تهديد للسلام، وعلى التعاون العسكري، حيث أصبحت كل الأسلحة السورية تقريباً سوفيتية الصنع، واستضافت سوريا حوالي (٦٠٠٠) من المستشارين والفنيين العسكريين

١– الشيخ، روسيا والتغيرات، ص٣٠٢.

٢– فرحات، السلوك الروسي، ص٢٦٠.

٣– دياب، حلفاء روسيا، ص١٠.

٤– الشيخ، السياسة الروسية، ص١١٧.

السوفييت ، وتخرج عشرات الآلاف من الطلاب السوريين من الجامعات والكليات والأكاديميات العسكرية السوفيتية، وتمت عمليات مصاهرة كثيرة بين مواطني البلدين[١].

وترى الباحثة الروسية (Borshchevskaya) أن البُعد الاستراتيجي في المصالح الروسية في سوريا يعود إلى الفترة السوفيتية، حيث ظل نظام الأسد الحليف الأقرب لموسكو في العالم العربي لما يزيد عن (٤٠) عاما، وظلت سوريا مفتاحاً لنفوذ الاتحاد السوفيتي في الشرق الأوسط خلال الحرب الباردة، إذ انتقل عشرات الآلاف من الروس إلى سوريا بينما درست النخبة السورية في أفضل الجامعات الروسية، وتُشير الأرقام إلى أن عدد الروس الذين كانوا يعيشون في سوريا مع بداية الأزمة السورية يُقدّر بِـ (١٠٠) ألف شخص[٢].

ومن الواضح أن الدولة الروسية تأخذ بعين الاعتبار العلاقات التقليدية التي كانت تربطها بحلفائها في الفترة السوفيتية، فالسياسة الخارجية الروسية لها جذور راسخة في التاريخ الروسي وظروف الجغرافيا السياسية لروسيا، وهو ما أكدته المبادىء التي حددها الرئيس الروسي ميدفيديف للسياسة الخارجية والتي عُرفت بـ (عقيدة ميدفيديف) حيث أكدت على أن هناك أقاليم لروسيا فيها مصالح خاصة، وهذه الأقاليم تضم دولاً لروسيا معها علاقات تاريخية خاصة، وتربطها بها علاقات صداقة وعلاقات جيرة جيدة، وهي ستعطي اهتماما خاصا للعمل في هذه الأقاليم، وبناء علاقات صداقة مع هذه الدول[٣].

ولعل هذا ما يُفسر حرص روسيا على الارتباط بالمصالح أو بقايا المصالح الحيوية لها في منطقة الشرق الأوسط بعد الخسائر التي تكبدتها بالتدريج امتداداً من أوروبا الشرقية حتى افغانستان، وبعد فقدانها ليبيا والعراق، كقواعد متقدمة لها في المنطقة، مما يُبرر لها التمسك بسوريا[٤].

وعلى الرغم من أن نهاية الحرب الباردة قللّت من الأهمية الإستراتيجية للشراكة الروسية-السورية، إلا أن تولي كل من بوتين وبشار الأسد السلطة في عام ٢٠٠٠- في ظل سعي روسيا لتأكيد نفسها على الصعيد العالمي-، أدى إلى إعادة إحياء العلاقات بين البلدين، وقد تمثل ذلك بتزايد الاهتمام الروسي بميناء طرطوس السوري، والذي أصبح يحتضن القاعدة العسكرية الروسية الوحيدة خارج الفضاء ما بعد السوفيتي، بعد قيام بوتين بإغلاق القواعد العسكرية الروسية في كوبا وفيتنام في بداية رئاسته[٥].

١- ترينين، التحالف الافتراضي، موقع مركز كارينغي الإلكتروني.

2 -Borshchevskaya, Does putin have a plan, Foreign Policy.

٣- فرحات، السلوك الروسي، ص٢٥٦.

٤- بلقزيز، تعقيب، ص١٣٣.

5 -Gaub, Russia and Syria, p2.

وقد ورثت روسيا قاعدة طرطوس البحرية من الفترة السوفيتية، حيث جرى بناء هذه القاعدة بموجب اتفاق مع النظام السوري عام ١٩٧١ كنقطة دعم لوجستي وتقني[١]، والقاعدة مخصصة لخدمة سلاح البحرية الروسية، وخدمة السفن الروسية التي تؤدي مهمات عسكرية، وهي الوحيدة في منطقة البحر المتوسط وخليج عدن، وتبرز أهميتها في ضوء اتجاه روسيا إلى تعزيز وجودها في البحر الأسود والبحر المتوسط، بعد ضم شبه جزيرة القرم لروسيا عام ٢٠١٤، حيث تهدف الإستراتيجية الروسية إلى ضمان وجود عسكري بحري دائم لروسيا في البحر المتوسط، وتعزيز المواقع الإستراتيجية لروسيا في البحر الأسود، رداً على تحركات الولايات المتحدة وحلف شمال الأطلسي في البحر الأسود، على خلفية الأزمة الأوكرانية[٢].

وتعزز دور قاعدة طرطوس البحرية في ظل الأزمة السورية، من خلال إعلان روسيا نيتها إرسال حاملة الطائرات (أدميرال كوزنيتسوف)، ترافقها سفينتان حربيتان في جولة لمدة شهرين بالبحر الأبيض المتوسط وأنها ستتوقف في ميناء طرطوس السوري، كما قامت روسيا بتزويد الميناء بحوالي٦٠٠ من الفنيين الروس يعملون منذ بداية الأزمة في سوريا لتجديده، ليُستخدم كقاعدة للسفن الروسية[٣]. ووفقاً للمنظور الروسي فإن سقوط نظام الأسد سيؤدي إلى خسارة القاعدة العسكرية الروسية الوحيدة المتبقية من زمن الاتحاد السوفيتي في الخارج، مما يعني خسارة إستراتيجية كبرى.

ثانيا: مصالح اقتصادية: ترتبط المصالح الاقتصادية الروسية في منطقة الشرق الأوسط بثلاثة قطاعات رئيسية هي: الطاقة (النفط والغاز)، والتعاون التقني في المجالات الصناعية التنموية، والتعاون العسكري[٤]، وفي إطار ذلك فقد تميزت العلاقات الاقتصادية الروسية–السورية بخصوصية لا نظير لها في علاقة روسيا مع الدول العربية الأخرى ،حيث تُشير الأرقام إلى أن حجم الاستثمارات الروسية في البنية التحتية والطاقة والسياحة السورية بلغت ١٩,٤ مليار دولار عام ٢٠٠٩[٥]، ومع بداية الأزمة السورية كان حجم استثمار الشركات الروسية في سوريا (٢٠) مليار دولار، وبالتالي فإن التخلي عن نظام الأسد يعني التخلي عن هذه الاستثمارات[٦].

١– عبدالقادر، روسيا والأزمة السورية، موقع مجلة الدفاع الوطني.

٢– الشيخ، السياسة الروسية، ص١١٧–١١٨.

٣– راشد، المصالح المتقاربة، ص٤٣–٤٤.

٤– الشيخ، مصالح ثابتة، ص١١٤.

٥– راشد، المصالح المتقاربة، ص٤٣.

6 -Borshchevskaya, Does putin have a plan, Roreign Policy.

وقد شهدت العلاقات التجارية بين البلدين تطوراً ملحوظاً ابتداءً من عام ٢٠٠٥، بعد تسوية قضية الديون التي كانت مترتبة على سوريا، حيث قررت موسكو في كانون الثاني/٢٠٠٥ شطب ٨٠% من هذه الديون التي تجاوزت (١٣) مليار دولار[١]، فبينما بلغ حجم التبادل التجاري بين البلدين (٢١٨) مليون دولار عام ٢٠٠٤ ، ارتفع ليصل إلى (٢) مليار دولار عام ٢٠٠٨، وعلى الرغم من انخفاضه إلى (١,٣٦) مليار عام ٢٠٠٩ نتيجة للأزمة الاقتصادية العالمية[٢]، إلا أنه شهد تناميا واضحاً ، حيث ارتفع إلى (١,٩٢) مليار عام ٢٠١١، بزيادة تصل إلى (٥٨%) عن عام ٢٠١٠، لتُشكل سوريا بذلك أحد أهم الشركاء العرب التجاريين لروسيا، حيث تُشكل التجارة الروسية-السورية ما نسبته ٢٠% من إجمالي التجارة العربية-الروسية[٣].

وقد حظيت سوريا بهذه الأهمية الاقتصادية والتجارية في علاقاتها مع روسيا منذ فترة زمنية طويلة، حيث بدأ التعاون الاقتصادي بين الدولتين منذ عام ١٩٥٧، وقد تُوج هذا التعاون بتشييد الاتحاد السوفييتي لِـ ٦٣ مشروعاً في سوريا، كان من أهمها سلسلة المحطات الكهربائية والمنشاة المائية، ومد السكك الحديدية وخطوط الكهرباء، وبناء منشآت الري، والمساعدة على اكتشاف حقول النفط في شمال شرقي سوريا، وإنشاء خط أنابيب لنقل المشتقات النفطية، وإنشاء معامل الأسمدة الكيماوية[٤].

وفي عام ٢٠٠٥ تم توقيع العديد من الاتفاقيات بين سوريا وروسيا والتي تتعلق بالحماية المتبادلة للاستثمارات، والتعاون في مجال النفط والغاز، والنقل الدولي بالسيارات، واتفاقيات تعاون مصرفي، واتفاقيات تسوية المديونية، وإنشاء معامل لمعالجة الغاز، والتعاون في مجال البحوث العلمية والزراعية، ومكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات. وفي عام ٢٠١٠ تم توقيع اتفاقيات جديدة للتعاون العلمي التقني، والتعاون في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وفي مجال النقل الجوي[٥].

وتبرز قضية الطاقة كإحدى أهم المصالح الروسية البارزة في الأزمة السورية، في ظل التنافس الدولي والإقليمي على خطوط نقل الغاز والنفط من الدول المطلة على الخليج العربي، حيث تخشى روسيا أن يؤدي سقوط النظام السوري إلى زعزعة مكانتها المهيمنة على سوق الغاز الأوروبية كنتيجة لاحتمال مد الغاز القطري عبر السعودية وسوريا وتركيا إلى أوروبا[٦].

١- عبدالقادر، روسيا والأزمة، موقع مجلة الدفاع الوطني.

2 -Kreutz, Syria; Russia's Best Asset, p9.

٣- عبدالحي، محددات السياستين، موقع الجزيرة نت.

٤- مدني، التدخل الروسي، ص٢٠٨.

٥- مدني، التدخل الروسي، ص٢٠٨-٢١٠.

٦- قبلان، تعقيب، ص٣١٧-٣١٨.

ويأتي ذلك أيضاً في ظل الاهتمام الروسي الدائم بالغاز السوري، ففي عام ٢٠٠٩ شيّدت شركة (Stroytransgas) الروسية أكبر مشروع لها في سوريا منذ الحقبة السوفيتية من خلال إقامة محطة لمعالجة الغاز قرب حمص، وبهدف إنتاج ٥٠% من حاجة سوريا من الكهرباء[١]، كما حصلت شركة (سيوزنفتاغاز) الروسية عام ٢٠١٣ على امتياز للتنقيب عن النفط والغاز في المياه الإقليمية السورية[٢]، حيث تُقدِّر الاكتشافات في حوض شرق المتوسط، وجود احتياطي يصل إلى (٣٤٥٠) مليار متر مكعب من الغاز و(١,٧) مليار برميل نفط في المياه الإقليمية السورية. وتمتلك روسيا امتيازات حصرية مدتها(٢٥) عاما تسمح لها بالتنقيب عن النفط والغاز في المياه الإقليمية السورية، وذلك حسب الاتفاقية الموقعة بين النظام السوري والحكومة الروسية في أواخر عام٢٠١٣[٣].

ثالثا: مصالح أمنية –عسكرية. تُعتبر مبيعات السلاح لسوريا من أهم المصالح الحيوية بين روسيا وسوريا، حيث تُعد هذه الأخيرة من أهم الدول المستوردة للأسلحة الروسية منذ فترة زمنية طويلة، وبعد مجيء بشار الأسد و(بوتين) إلى السلطة في عام ٢٠٠٠ ازدادت تجارة الأسلحة بين البلدين بصورة مكثفة، وقد شكلت روسيا ٧٨% من مشتريات سوريا من الأسلحة بين عامي ٢٠٠٧ و٢٠١٢[٤]، كما بلغت قيمة الصفقات العسكرية الروسية لسوريا (٤) مليارات دولار خلال الفترة من ٢٠٠٦–٢٠١٠، وهي تقريباً نفس قيمة المبيعات العسكرية خلال الفترة من ٢٠١١–٢٠١٣ ، مما جعل قيمة المبيعات العسكرية بينهما خلال الفترة من ٢٠٠٦–٢٠١٣ حوالي (٨) مليارات دولار[٥].

وقد تأثرت عقود صفقات الأسلحة الروسية لسوريا بعملية شطب الديون عام ٢٠٠٥، حيث بلغت الواردات السورية من السلاح الروسي ٨% من مجموع الصادرات الروسية، وهي في المرتبة الرابعة بعد الهند والجزائر وفيتنام، ثم تقدمت إلى المرتبة الثانية عام ٢٠١١، لتبلغ وارداتها ١٥% من مجموع الصادرات الروسية. وتستورد سوريا من روسيا طائرات (ميغ ٢٩) المقاتلة وطائرات التدريب (ياك ١٣٠) وصواريخ دفاع جو من طراز (بانتسير) و(بوك–م٢) أو ما يُعرف غربياً بـ (سام ١٧)، إضافة إلى دبابات (ت ٧٢) وصواريخ جوالة للدفاع البحري من طراز (جوخنت وباستيون)[٦]. وتسعى روسيا لرفع قيمة

1 -Kreutz, Syria: Russia's Best Asset, p9.

٢– عبدالرزاق، روسيا تنقب عن الغاز في المياه الإقليمية، موقع العربي الجديد.

٣– المركز العربي للأبحاث، حدود التدخل العسكري، ص٤.

٤– دياب، حلفاء روسيا، ص١٠.

٥– عبدالحي، محددات السياستين، موقع الجزيرة نت.

٦– عبدالقادر، روسيا والأزمة، موقع مجلة الدفاع الوطني.

العقود الجديدة مع سوريا بنسبة تفوق فيها ما خسرته من توقف عقودها مع ليبيا بعد الثورة، وبالتالي فإن سقوط النظام السوري سيُشكل خسائر فادحة لها[١].

وتسعى روسيا من خلال تدخلها المتزايد في الشرق الأوسط – وخاصة في الأزمة السورية – إلى محاربتها قضايا أمنية مرتبطة بِـ (الإرهاب، الانفصالية، التطرف)[٢]، فقد كان لدى روسيا تخوف من انتقال المد الثوري العربي إليها نظراً لقربها الجغرافي من منطقة الشرق الأوسط، حيث تظاهر المئات في روسيا متأثرين بثورات الربيع العربي، مطالبين بتغيير الحكومة[٣]، كما تتخوف روسيا من انتقال عدوى الثورات العربية إلى محيطها الحيوي، فهي تخشى من انتقال عدوى الحرب الأهلية إن وقعت في سوريا إلى مقاطعات روسيا نفسها في داغستان ومناطق القوقاز الشمالية، فأي تمرد للجماعات الإسلامية المطالبة بالاستقلال في داغستان، قد يؤدي إلى هزات ارتدادية في معظم أرجاء جنوب روسيا[٤].

هذا يعني أن المخاوف الأمنية الروسية هي مخاوف جيوسياسية تتعلق باحتمال انعكاس نتائج الأزمة السورية على المناطق الانفصالية في شمال القوقاز كالشيشان وداغستان، مع الآخذ بعين الاعتبار الرؤية المناهضة للثورات عموماً داخل روسيا منذ الثورات الملونة في شرق أوروبا التي أتت بأنظمة معادية لها[٥].

يُضاف إلى ذلك، قضية مواجهة التطرف الديني كإحدى أهم محددات إستراتيجية روسيا الخارجية في الشرق الأوسط، والتي رتبتها (العقيدة العسكرية الروسية لعام ٢٠١٤) في المرتبة الثانية بعد قضية توسع حلف شمال الأطلسي كقضايا تُهدد الأمن القومي الروسي[٦]، الأمر الذي أكدت عليه إستراتيجية الأمن القومي الروسية لعام ٢٠١٥ حينما أشارت في الفقرة (١٨) إلى أن (زيادة عمليات إسقاط الأنظمة السياسية الشرعية وإثارة اضطرابات ونزاعات داخلية، يُحول الأراضي التي تستعر فيها هذه النزاعات إلى قواعد لانتشار الإرهاب والنعرات القومية والطائفية وغيرها من مظاهر التطرف)[٧].

١- مدني، التدخل الروسي، ص٢١٣.

٢- المفتي، مصالح روسيا، ص٣٥.

٣- عبدالله، السياسة الخارجية لروسيا، موقع المركز الديمقراطي العربي الإلكتروني.

٤- راشد، المصالح المتقاربة، ص٤٤.

٥- حسين، السياسات الروسية، موقع مجلة الديمقراطية الإلكتروني.

٦- عزت، السياسة الروسية، موقع مجلة السياسة الدولية.

7 -President of Russia, National Security, p5.

وتأتي هذه المخاوف في ظل أرقام تُشير إلى أن عدد المنظمين إلى صفوف داعش في سوريا من روسيا و دول آسيا الوسطى المجاورة لها يُقدرون بحوالي (٧٠٠٠) شخص[١]، إضافة إلى أرقام روسية رسمية تُشير إلى وجود حوالي (٢٥٠٠) شخص روسي يُقاتلون إلى جانب تنظيم داعش في سوريا، منهم حوالي (٨٠٠) داغستاني، وتم فتح حوالي ٦٥٠ قضية جنائية في روسيا بشأن مشاركة مواطنين روس في القتال بصفوف جماعات إرهابية وتجنيدهم وتهريبهم[٢]، مما يعني ارتباط الأمن القومي الروسي بأمن واستقرار المنطقة، وأن مكافحة روسيا للإرهاب لابد أن تبدأ من المناطق الحاضنة له في المنطقة، وخاصة في سوريا التي تُعد امتداداً جغرافياً للحدود الجنوبية الروسية.

المحور الرابع: أدوات السياسة الخارجية الروسية تجاه الأزمة السورية.

يُمكن إجمال الأدوات والوسائل التي استخدمتها السياسة الخارجية الروسية في إطار انخراطها بالأزمة السورية بما يلي:

أولا: الأدوات الدبلوماسية. تضمنت هذه الأدوات، موقف روسيا في مجلس الأمن الدولي باتخاذ قرار الفيتو ضد أي مشروع يحاول إدانة النظام السوري أو المطالبة برحيله أو السماح بالتدخل العسكري في سوريا، إضافة إلى مجموعة الأدوار والمبادرات الدبلوماسية التي تقدمت بها روسيا على الصعيد الدولي باتجاه حماية النظام من خلال التنسيق مع المعارضة في إطار مبادرات تسوية سياسية طرحتها على امتداد سنوات الأزمة، ويشمل ذلك ما يلي:

١- الدور الروسي في الأمم المتحدة ومؤسساتها:

- الموقف الروسي في مجلس الأمن: عملت روسيا على استخدام الفيتو أربع مرات في إطار الأزمة السورية، حيث استعملت حق النقض أول مرة في تشرين الأول/٢٠١١ ضد مشروع قرار يطلب فرض عقوبات على سوريا، كما استعملته ضد مشروع القرار الدولي الثاني في شباط/٢٠١٢ والذي طالب من الجميع وقف العنف، وجاء استعمال روسيا لحق النقض ضد المحاولة الثالثة لاستصدار قرار من مجلس الأمن في تموز/٢٠١٢ يُهدد سوريا بلجوء المجلس إلى اتخاذ تدابير تحت الفصل السابع إذا لم تنفذ القرارات الدولية السابقة[٣]، أما الفيتو الروسي الرابع فقد كان في أيار/٢٠١٤ ضد مشروع قرار ينص على إحالة ملف الجرائم المرتكبة في سوريا إلى المحكمة الجنائية الدولية[٤].

١- الشيخ، السياسة الروسية، ص١١٦.

٢- منصور، المخاوف الروسية، ص١٣١.

٣- عبدالقادر، روسيا والأزمة، ص١٠.

٤- كوش، إشارات الفيتو، موقع الجزيرة نت.

وقد دعت مشاريع القرارات التي قدمتها روسيا (إلى جانب الصين) إلى مجلس الأمن في خريف العام ٢٠١١ طرفي الأزمة في سوريا إلى وقف القتال والانخراط في الحوار، وكان من شأن وقف إطلاق النار وفقاً لتلك الشروط أن يُبقي نظام الأسد في السلطة[١].

- الموقف الروسي في الجمعية العامة للأمم المتحدة: والمتمثل باعتراض روسيا على قرار الجمعية العامة الصادر في آب/٢٠١٢، والمتضمن إدانة استخدام العنف الذي تُمارسه الحكومة السورية، وتسريع عملية الانتقال السياسي للسلطة، فقد رأت روسيا أن هذا القرار غير متوازن، ولا يتفق مع القرارات المتخذة من قِبل مجلس الأمن[٢].

- الموقف الروسي في مجلس حقوق الإنسان: حيث صوتت روسيا ضد قرار مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة حول سوريا الصادر في ٢٣ آب/ ٢٠١١، ورأت أنه يهدف إلى تنحية الحكومة الشرعية للبلاد، ورفضت استخدام الآليات الحقوقية من أجل التدخل في الشؤون الداخلية، وتحقيق الأهداف السياسية التي تتعارض مع قواعد الشرعية الدولية، وتخالف ميثاق الأمم المتحدة الذي يقوم على احترام سيادة الدول ووحدة أراضيها[٣]، كما صوتت روسيا ضد قرار مجلس حقوق الإنسان الصادر في آذار/٢٠١٢ الذي أدان الحكومة السورية بارتكاب انتهاكات لحقوق الإنسان في البلاد، وانتقدت الخارجية الروسية القرار بحجة أنه يتهم الحكومة السورية فقط بأعمال العنف ولا يتضمن أية طلبات حيال الجماعة المعارضة المسلحة[٤].

- الموقف الروسي في الوكالة الدولية للطاقة الذرية: حيث عارضت روسيا إحالة الملف النووي السوري إلى مجلس الأمن في اجتماع مجلس محافظين الوكالة الدولية للطاقة الذرية في حزيران/٢٠١١[٥].

٢- تقديم مشروعات والدعوة لمؤتمرات حوارية: حيث دعت روسيا عام ٢٠١٢ إلى جلسات حوار بين ممثلين عن الحكومة السورية وممثلين عن المعارضة، ومن ذلك المؤتمرات الحوارية باسم (موسكو ١) و (موسكو ٢)، كما دعت إلى تحالف عريض يضم إلى جانب النظام السوري، كلا من السعودية وتركيا والأردن، من أجل القضاء على خطر تنظيم داعش، مما يهدف بالتالي إلى إبقاء الأسد في السلطة وإضعاف الجماعات الإرهابية المسلحة[٦]، كما كانت روسيا قد دعت إلى عقد

١- ترينين، التحالف الافتراضي، موقع مركز كارينغي.

٢- الشيخ، روسيا والتغيرات، ص٢٩٦.

٣- الشيخ، مصالح ثابتة، ص١٣٣.

٤- روسيا اليوم، نائب وزير خارجية روسيا، موقع روسيا اليوم الإلكتروني.

٥- الشيخ، روسيا والتغيرات، ص٢٩٧.

٦- المركز العربي للأبحاث، حدود التدخل العسكري، ص٣.

مؤتمر دولي يتعلق بسوريا تحت رعاية الأمم المتحدة، وبإشراك الفاعلين الإقليمين المؤثرين بما في ذلك إيران وقطر والسعودية ولبنان والأردن والعراق وتركيا، إضافة إلى منظمة التعاون الإسلامي والاتحاد الأوروبي، في حين رفضت روسيا المشاركة في مؤتمرات (أصدقاء سوريا) لكونها تسعى للإطاحة بالحكومة السورية[١].

وفي كانون الثاني/٢٠١٥ دعت روسيا إلى عقد لقاء بين ممثلين عن النظام والمعارضة في موسكو، في إطار المشاركة في عملية حوار وطني شامل للحل السياسي، والسعي لتوحيد الجهود في مواجهة الإرهاب المتطرفين في سوريا و منطقة الشرق الأوسط[٢].

كما كانت روسيا قد طرحت فكرة النظام الجمهوري الفيدرالي لحل الأزمة السورية، حيث صرح نائب وزير الخارجية الروسي (سيرغي ريابكوف) في آذار/٢٠١٦ بأن (روسيا ترى إمكانية إنشاء جمهورية فيدرالية في حال توافقت الأطراف المشاركة في المفاوضات بشأن سوريا)، الأمر الذي اعتبره البعض محاولة روسية للضغط على المعارضة لإجبارها على تقديم المزيد من التنازلات بشأن بقاء الأسد أو القبول بالتقسيم[٣].

٣- المبادرة الروسية المتعلقة بالسلاح الكيماوي: وهي المبادرة التي تقدمت بها روسيا في ٢٠١٣/٩/٩ لإنقاذ النظام السوري من ضربة عسكرية أمريكية كان يتم التخطيط لها بعد استخدام النظام السوري للسلاح الكيماوي في منطقة الغوطة في ٢٠١٣/٨/٢١، حيث بلور الرئيس الروسي بوتين فكرة انضمام سوريا إلى اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية كبديل عن الضربات العسكرية [٤]، وقد شملت المبادرة التي اتفق عليها وزيرا الخارجية الأمريكي والروسي في جنيف في ٢٠١٣/٩/١٢ والتي جنبت النظام السوري الضربة العسكرية المحتملة النقاط التالية[٥]:

- انضمام دمشق إلى معاهدة حظر الأسلحة الكيماوية.
- إفصاح دمشق عن حجم ومواقع أسلحتها الكيماوية ومصانعها.
- أن يُتاح لمفتشي حظر الأسلحة الكيماوية التحقق من ذلك.
- تحقيق كيفية تدمير الأسلحة الكيماوية بالتعاون مع المفتشين الدوليين.
- في حال امتناع النظام السوري عن الالتزام بهذا الاتفاق تصدر في حقه عقوبات دولية من مجلس الأمن الدولي.

١- الشيخ، روسيا والتغيرات، ص٢٩٨.

٢- المركز العربي للابحاث، التحرك الدبلوماسي، ص١-٢.

٣- مانع، روسيا تطرح، موقع الجزيرة نت.

٤- المفتي، مصالح روسيا، ص٢٦.

٥- عبدالله، السياسة الخارجية، موقع المركز الديمقراطي العربي الإلكتروني.

٤- المبادرة الروسية للتسوية: والتي برزت في تشرين الثاني/ ٢٠١٥، وتتضمن التوصل لهدنة عسكرية في سوريا، وتحديد الأهداف التي يتم قصفها من جانب روسيا والولايات المتحدة وحلفائها بحيث تقتصر على التنظيمات الإرهابية، وإطلاق المعتقلين، وتبادل الأسرى، وعلى توافق الحكومة والمعارضة السورية على إصلاح دستوري مدته ١٨ شهرا[١]، والعمل على تشكيل لجنة دستورية تضم جميع أطياف المجتمع السوري مهمتها وضع دستور جديد للبلاد، وأن يتم طرح مشروع الدستور في استفتاء شعبي، وعلى ضوء النتائج ،تتم الدعوة لانتخابات رئاسية مبكرة، في آن واحد مع انتخابات برلمانية، وأن تتشكل الحكومة السورية على أساس الكتل الحزبية الانتخابية والتي ستشكل السلطة التنفيذية كاملة، وأن يتولى رئيس سوريا المنتخب في انتخابات شعبية وظائف القائد العام للقوات المسلحة والسيطرة على الخدمات الخاصة والسياسة الخارجية ،كما تضمنت الخطة ضرورة اعتبار مجلس الأمن تنظيم الدولة الإسلامية إرهابيا، والاتفاق على القائمة الإضافية للجماعات الإرهابية[٢].

٥- القيام بمفاوضات دولية هدفها عرض مبادرات دولية، وتسويق تسوية سياسية تهدف من وجهة النظر الروسية إلى حماية النظام واستمراره، ومن ذلك مفاوضات (فيينا) التي شاركت روسيا في اجتماعاتها وضغطت باتجاه ضبابية مصير الأسد، حيث توصلت الاجتماعات إلى وضع خطوط عريضة للتسوية السياسية في سوريا، ورعاية الأمم المتحدة لحوار بين الحكومة والمعارضة السورية من أجل عملية سياسية تقود إلى تشكيل حكومة جديرة بالثقة، وغير طائفية، ولا تقصي أحدا، يعقبها وضع دستور جديد، وإجراء انتخابات رئاسية. وأقرت الاجتماعات بوجود خلافات جوهرية من بينها مصير الأسد نتيجة للضغط الروسي[٣].

يُضاف إلى ذلك، المشاركة الروسية في مؤتمر (جنيف١) في حزيران/٢٠١٢، والذي تبنت فيه روسيا ذرائع النظام السوري وجعلته أولوية لمكافحة الإرهاب، ومشاركة روسـيا في مؤتمر (جنيف ٢) في كانون الثاني/٢٠١٤ والذي انتهى عملياً من دون نتيجة في ظل تشدد موسكو[٤]، إضافة إلى مؤتمر (جنيف ٣) في شباط /٢٠١٦ والذي ضغطت فيه روسيا لإدخال شخصيات وجهات قريبة منها إلى تركيبة الوفد السوري المعارض.

١- يونس، رؤى غربية، ص١٢٦.

٢- الخطة الروسية لحل الأزمة السورية، موقع الجزيرة نت.

٣- يونس، رؤى غربية، ص١٢٦.

٤- أبو شقرا، التسوية السورية، موقع العربية نت.

ثانيا: الأداة العسكرية. يُعد التدخل العسكري الروسي في سوريا إحدى أهم نقاط التحول في مسار تطور الأزمة السورية، إذ يمثل هذا التدخل المعلن في نهاية أيلول ٢٠١٥ تحولا جوهريا في الإستراتيجية العسكرية الروسية، باعتباره أول بادرة لاستخدام القوة العسكرية خارج نطاق الجوار الروسي منذ نهاية الحرب الباردة[١].

وقد بررت روسيا تدخلها العسكري في سوريا بعجز التحالف الدولي بعد عام على بدء ضرباته في سوريا في إضعاف "تنظيم الدولة"، وفشل الولايات المتحدة في تدريب شريك ميداني مقبول وتجهيزه لمواجهته "تنظيم الدولة" على الأرض[٢]، كما استند التدخل الروسي إلى طلب من الرئيس السوري بشار الأسد بالتدخل للمساعدة في مواجهة الجماعات المسلحة والإرهابية، وذلك ارتكازا على الاتفاقيات المبرمة بين الدولتين، باعتبار أن هذا الطلب جاء من السلطة الشرعية في البلاد من جهة، ولتثبت أسس شرعية الدولة والنظام في سوريا من جهة أخرى[٣].

وجاء التدخل العسكري الروسي في سوريا بعد فقدان النظام لجميع مواقعه في محافظات مركزية مثل إدلب والرقة أمام تقدم المعارضة الكبير عقب توحيد جهود عشرات التنظيمات المعارضة لمحاربة النظام[٤]، وبعد فشل المساعي الروسية في التوصل لحل سياسي يضمن بقاء الأسد، منعا لانهيار النظام بشكل مفاجئ بعد أن بلغ مرحلة متقدمة من الضعف والإنهاك على يد فصائل ذات توجهات إسلامية معادية للنظام، وهدف التدخل العسكري الروسي إلى منع إقامة منطقة عازلة في سوريا، ومنع سقوط النظام، واستعادة ما خسره النظام من أراض ومدن، والحفاظ على دمشق ومنطقة الساحل التي توليها روسيا أهمية خاصة بوصفها منفذا بحريا على البحر المتوسط[٥].

وقد واجهت روسيا انتقادات من مختلف دول العالم بسبب تركيزها عملياتها العسكرية على المعارضة المسلحة التي توصف بالاعتدال، مما أعطى انطباعا بأن الحملة تهدف بالدرجة الأولى لدعم نظام الأسد ومساعدته في استرداد المناطق الواقعة تحت سيطرة خصومه، وقد تبع ذلك إعلان الرئيس الروسي بوتين في آذار/٢٠١٦ تعليق ما أسماه العمليات العسكرية الرئيسية في سوريا وسحب الجزء الأكبر من قواته، مع ترك المجال مفتوحا أمام استمرار الغارات على من تصفهم روسيا بالإرهابيين[٦].

١- يونس، رؤى غربية، ص١٢٤.

٢- المركز العربي للابحاث، حدود التدخل العسكري، ص٣.

٣- أبو عامود، تأثير التدخل الروسي، ص١٢٠.

٤- إلياس، التدخل الروسي، موقع الجزيرة نت.

٥- المركز العربي للأبحاث، حدود التدخل العسكري، ص٤.

٦- مانع، انسحاب روسيا، موقع الجزيرة نت.

وبينما يرى البعض أن روسيا قد حققت هدفها الرئيسي من تدخلها العسكري بمنع سقوط نظام الأسد، يرى آخرون أن انسحاب القوات الروسية جاء بعد إدراك موسكو أنها تتورط أكثر فأكثر في المستنقع السوري وأن حربها ستطول دون أن تُحقق أهدافها[١].

ورغم ذلك، فإن الثابت أن روسيا بتدخلها العسكري قد ساهمت في منع سقوط النظام السوري، وتم استعادة حوالي ٣٠% من الأراضي التي كان يسيطر عليها تنظيم داعش بالإضافة إلى إضعاف التنظيم، وفي نفس الوقت ساهم هذا التدخل في حفاظ روسيا على مؤسسات الدولة السورية بما يسمح لها بمساحة واسعة للمناورة، ويحافظ لها على مكانها في أي مفاوضات، ويحفظ لها نصيبها مقدما من الوجود في الداخل السوري، ومن ثم مشاركتها في صياغة المعادلة السورية بعد التوصل إلى صيغة معينة خلال المفاوضات، سواء كان ذلك مع وجود النظام بشكله الحالي أو مع تغييرات ما. كذلك ساهم التدخل في رفع الروح المعنوية المنهارة لقوات النظام وحاضنته الشعبية، وفي عرقلة مساعي المعارضة للسيطرة على الساحل[٢].

الخاتمة والنتائج:

عالجت هذه الدراسة السياسة الخارجية الروسية تجاه الأزمة السورية خـــلال الفترة الزمنية ٢٠١١ – ٢٠١٦، وقد انطلقت الدراسة من فرضيتين أساسيتين: الأولى مفادها أن السياسة الخارجية الروسية تعاملت مع الأزمة السورية كقضية يُمكن من خلالها تحقيق تغير في هيكل النظام الدولي باتجاه تهميش الانفراد الأمريكي بالعالم والعمل على بناء نظام متعدد الأقطاب. والثانية: أن الموقف الروسي من الأزمة السورية محكوم بأبعاد دولية وإقليمية أكثر منها أبعاد محلية داخلية، وهدفت الدراسة أساسا إلى التعرف على طبيعة الموقف الروسي تجاه الأزمة السورية، ومحددات هذا الموقف الدولية والإقليمية، والمصالح الروسية في سوريا، والأدوات التي تلجأ إليها لتحقيق هذه المصالح. ولتحقيق هذه الأهداف وللإجابة على تساؤلاتها واختبار فرضياتها، فقد استخدمت الدراسة منهج صنع القرار للتعامل مع أهداف وأدوات السياسة الخارجية الروسية تجاه الأزمة السورية.

١- مانع، انسحاب روسيا، موقع الجزيرة نت.

٢- الصباغ، سحب القوات الروسية، موقع روسيا اليوم الإلكتروني.

وقد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

١. صدق فرضيتها الأولى، حيث استغلت روسيا الأزمة السورية لفرض واقع جديد في العلاقات الدولية يقوم على تعدد الأقطاب ويحد من نظام أحادي القطبية بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية. وتمثل ذلك في فرض موقفها ووجهة نظرها (إلى جانب الصين) المؤيدة والمناصرة للنظام السوري على مجلس الأمن الدولي والمجتمع الدولي المناهضين للنظام السوري، وإضعاف السيطرة الأمريكية على شؤون المنطقة، حيث سعت السياسة الخارجية الروسية إلى إيجاد حزام أو كتلة من الدول تقف في وجه القطبية الأحادية، وتساهم في ممارسة الضغط على الولايات المتحدة، وهذا ما يُفسر إقامة علاقات مع الدول المناهضة للولايات المتحدة في المنطقة، مثل إيران وسوريا.

٢. صدق فرضيتها الثانية حيث بينت أن الموقف الروسي من الأزمة السورية جاء متأثرا إلى درجة كبيرة بمعطيات دولية وإقليمية أكثر منها معطيات داخلية محلية، ومن أهم تلك المعطيات، رفض قواعد المباراة الصفرية والالتزام بصيغة توازن المصالح، وضرورة إقامة نظام دولي متعدد الأقطاب، ومكافحة الإرهاب، وتحقيق الأمن للحدود الجنوبية الروسية، ومنع امتداد الصراعات الإقليمية إلى المناطق الجنوبية من كومنولث الدول المستقلة، وضمان المصالح الروسية في منطقة الشرق الأوسط التي بدأت تشهد ثورات الربيع العربي.

٣. إن الموقف الروسي من الأزمة السورية جاء متأثرا بدرجة كبيرة بما اعتبرته روسيا خديعة غربية لها عندما استخدمت دول غربية قرارا لإقامة منطقة حظر جوي (قرار مجلس الأمن رقم ١٩٧٣) للتدخل عسكريا من أجل إسقاط نظام القذافي واقتسام الغنائم بعد استبعاد موسكو، إضافة إلى ما مثله ذلك من خسارة روسيا لعقود صفقات الأسلحة بعد سقوط النظام الليبي، وسعيها للحفاظ على النظام السوري لتعويض ما خسرته اقتصادياً وعسكرياً.

٤. حققت الدراسة أهدافها من خلال تحديد معالم موقف روسيا من الأزمة السورية الذي بدا مؤيداً ومناصراً للنظام السوري سياسيا وعسكريا، وتصويره للأزمة السورية على أنها صراعٌ ضد جماعات أصولية إرهابية، ومن خلال تحديد أهم المحددات الإقليمية والدولية المحركة للموقف الروسي من الأزمة السورية وهي محددات متعلقة بدول الجوار الروسي (كومنولث الدول المستقلة، إيران، سوريا، ثورات الربيع العربي) وبالعلاقة مع بالولايات المتحدة والرغبة في تغيير طبيعة وشكل النظام الدولي.

أما المصالح الروسية في إطار الأزمة السورية فقد تمثلت بمصالح تاريخية-إستراتيجية، ومصالح اقتصادية، ومصالح ذات طابع أمني-عسكري، والتي تبدو على الرغم من أهميتها أقل تأثيراً في الموقف الروسي تجاه الأزمة السورية، إذا ما قورنت بالرغبة الروسية في استغلال الأزمة لتحقيق مكاسب دولية وإقليمية تتمثل بتغيير شكل النظام الدولي، وحماية حدودها الجنوبية وإفشال التطويق الأطلسي-الأمريكي لها.

أما أهم الأدوات التي استخدمتها روسيا لتحقيق أهدافها ومصالحها من خلال الأزمة السورية فقد شملت أدوات دبلوماسية شملت المواقف الروسية المناهضة لإدانة النظام السوري في مجلس الأمن، واتخاذ قرار الفيتو ضد أي محاولة لفرض عقوبات دولية على النظام السوري، إضافة إلى طرح مبادرات سياسية للتسوية السياسية للأزمة الهدف منها حماية النظام من أي طرح دولي للتدخل في سوريا، ومن ذلك المبادرة الروسية المتعلقة بالأسلحة الكيماوية السورية، إضافة إلى الأداة العسكرية التي تمثلت بإرسال قوات عسكرية روسية برية وبحرية وجوية للأراضي والمياه الإقليمية السورية، منعاً لسقوط النظام واستعادة ما خسره من أراضٍ ومدن، وحفاظاً على دمشق ومنطقة الساحل.